



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجيلاي بونعامه خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



استخدام الأدوات الحديثة في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة مؤسسة العتاد الصحي

– مليانة –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص: إقتصاد و تسيير مؤسسة

إشراف الأستاذ :

❖ بولنوار مختاري

إعداد الطالب (ة):

❖ وضاح هناء

السنة الجامعة: 2022/2021

تشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

" لئن شكرتكم لأزيدنكم "

صدق الله العظيم

فالشكر الأول والأخير لله العلي العظيم.

يشرفني ان أتقدم بجزيل الشكر والثناء الخالص والتقدير إلى نبع

العون، إلى من وجهني دون وهن إلى من زودني بكب شحن إلى

الأستاذ الفاضل بولنوار مختاري المشرف على هذا العمل

لك مني كل الشكر والاحترام والتقدير دمت الشعاع المنير

جزاك الله كل خير.

كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذة من الطور الإبتدائي إلى الطور

الجامعي، وإلى الذين أناروا لنا سبل العلم والمعرفة.



الإهداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله

الحبيب

أهدي عملي هذا ابي رحمه الله و اسكنه فسيح جناته

لغاليتي أُمي حفظها الله

و زوجي الغالي

و لكل عائلتي اخوتي

شكرا

المقدمة

العامّة

مقدمة عامة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الأساس الذي يدور حوله أي اقتصاد، كونها ترتبط بمجموعة من الوظائف تساعد في تحقيق وحدة المؤسسة، كما تسعى أي مؤسسة إلى تحقيق أهدافها وزيادة ربحيتها واستمرار نشاطها، وللوصول إلى ما تسعى إليه المؤسسة فإنها تلجأ إلى دراسة وضعيتها المالية وذلك باستعمال وسائل وتقنيات تساعد على معرفة الوضعية المالية لها ومن بين الوسائل المستعملة وأهمها التحليل المالي

يعتبر موضوع التحليل المالي من أحد أهم المواضيع في حقل الإدارة المالية، كونه علم له قواعد ومعايير وأسس يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية واكتشاف نقاط قوتها وضعفها ووضع الحلول المناسبة، حيث يعتبر ذو أهمية كبيرة لعملية التخطيط المالي في المؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، مما أدى إلى تزايد الاهتمام به لدى الكثير من مستخدمييه فأهميته لا تقتصر على المؤسسة فقط وإنما تشمل أيضا الموردين والدائنين وغيرهم من الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة.

ظهر التحليل المالي في بدايته مبسط حيث يعتمد على بعض النسب المالية البسيطة كنسب السيولة والربحية والمردودية... الخ، حيث تقوم هذه المؤشرات بمعرفة كفاءة المؤسسة في تحقيق أرباحها ومعرفة مستوى نشاطها، ومع التطورات والتقلبات التي طرأت عليه حاول الباحثون الوصول إلى أدوات حديثة تمكن من القياس الجيد لأداء المؤسسة باعتبار أن الأدوات التقليدية المتعارف عليها أصبحت غير فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة كونها لا يمكن أن تساهم في معرفة الإستراتيجية المالية للمؤسسة والتنبؤ بالمستقبل، وهذا ما أدى إلى الحاجة إلى استخدام أدوات حديثة لتقييم الأداء المالي ومن بين الأدوات التي تم التوصل لها هي القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة التي تعتمد في أساسها على خلق القيمة للمؤسسة، حيث تؤثر بشكل ايجابي على أداء المؤسسة المالي.

إن التنبؤ بفشل المؤسسات أصبح من المواضيع الهامة لدى العديد من الباحثين لما له من آثار ايجابية على المؤسسات وكذا الدائنين والأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك من خلال التنبؤ بمستقبل المؤسسة من خلال إسقاط بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي كنموذج Sherrod Kida Altman و Springate على المؤسسات التي تساعد بشكل كبير في معرفة مستقبلها المالي وإعطاء إنذار مبكر لإدارة المؤسسات عن المشاكل المالية التي تتعرض لها وذلك لنفاذي الوقوع في شبح الإفلاس، والعمل على تحسين أدائها عبر الزمن.

المقدمة العامة

1. إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن اعتبار التحليل المالي من أهم الوسائل المستعملة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يعمل على استخدام أساليب حديثة ومتطورة تساهم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن الحكم على الأداء المالي بتطبيق الأدوات الحديثة للتحليل المالي؟

2- الأسئلة الفرعية:

مما سبق يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل استعمال الأدوات الحديثة للتحليل المالي تساعد في التقييم الجيد للمؤسسة؟
2. هل استعمال الأدوات الحديثة للتحليل المالي تعطي نتائج أفضل من الأدوات التقليدية؟
3. هل تطبق الأدوات الحديثة التحليل الحالي في المؤسسة محل الدراسة؟

3 - فرضيات الدراسة:

من خلال الأسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية:

تساهم أدوات التحليل المالي الحديثة بشكل فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفرضيات الفرعية

- 1 : استعمال الأدوات الحديثة لتحليل المالي تساعد في التقييم الجيد للمؤسسة.
2. استعمال الأدوات الحديثة لتحليل المالي تعطي نتائج أفضل من الأدوات التقليدية .
3. تطبق الأدوات الحديثة للتحليل المالي في مؤسسة .

المقدمة العامة

4- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع ما يلي:

أسباب ذاتية:

الميول الشخصية للموضوع والاطلاع على بعض المواضيع المرتبطة به.

أخذ بعض الأفكار المسبقة بشكل عام عن الموضوع من خلال الاختصاص المدروس.

أسباب موضوعية:

قلة المعارف المتعلقة بالأدوات الحديثة للتحليل المالي.

معرفة نقاط قوة و ضعف في الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية والتحقق من وضعها المالي

باستخدام أساليب حديثة، مما يساعدها في تحسين وضعيتها المالية.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن التحليل المالي يعد من المواضيع الهامة في حقل الإدارة المالية، حيث يعتمد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أدوات ووسائل حديثة تمكن من معرفة الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما تعد الدراسة مهمة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية حيث تقوم برسم سياستها المالية من خلال معرفتها لنتائج تقييم أدائها المالي والتنبؤ بمستقبلها في الحاضر والمستقبل .

6- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

- التطرق إلى مختلف المفاهيم النظرية الخاصة بالتحليل المالي.

- إبراز مدى أهمية الأدوات الحديثة للتحليل المالي والغاية من استخدامها.

- معرفة الأسباب التي أدت إلى استخدام أدوات حديثة للتحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.

- التطرق إلى مختلف الأدوات الحديثة للتحليل المالي و كيفية التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة؛ .

المقدمة العامة

-محاولة إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع ، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام مجموعة من الأدوات الحديثة في التحليل المالي.

-التطرق الى مختلف المفاهيم الخاصة بالتحليل المالي

7- المنهج المعتمد في الدراسة:

إن الإلمام بمختلف جوانب الدراسة النظرية يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإجابة على مختلف الأسئلة محل الدراسة واختبار الفرضيات، أما في الجانب التطبيقي فيعتمد على أسلوب دراسة الحالة كمحاولة لإسقاط الجانب النظري من الدراسة على مؤسسة العتاد الصحي بمليانة وذلك باستخدام أدوات للتحليل المالي لتقييم أداء المؤسسة والتنبؤ بوضعها المالي.

8- حدود الدراسة:

-تتمثل حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية حيث قمنا في دراستنا بدراسة حالة مؤسسة العتاد الصحي - خلال الفترات 2014 -2016.

9- الدراسات السابقة:

لقد تم اللجوء إلى بعض الأطروحات والمقالات السابقة التي لها علاقة بالموضوع

1- دراسة رقايقية فاطمة الزهراء، حليني حكيمة، بعنوان " مساهمة المعلومة المحاسبية في التنبؤ

بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة LASA بسوق أهراس، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي - سوق أهراس 22 - 23 ماي 2012. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء حول مختلف الخصائص التي تقدمها المعلومة المحاسبية وخاصة مساهمتها في كيفية التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة، كما تهدف إلى التعريف بالمصطلحات الخاصة بالتعثر المالي وتقديم مختلف الدراسات والنماذج المساهمة في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية.

2- دراسة زيدي بشير (2017)، بعنوان: " تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام

المقدمة العامة

القيمة الاقتصادية المضافة دراسة حالة مجمع صيدال للسنوات (2012-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، الجزء 3، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017.

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية المؤشرات الحديثة وعلى رأسها القيمة الاقتصادية المضافة ودورها الفعال لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية رغم تعدد المؤشرات التقليدية.

3- دراسة هادفي خالد (2019-2018) بعنوان: " مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية الدراسة حالة مؤسسة اقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف أساليب ومجالات التحليل المالي ولاسيما الإتجاهات الحديثة منه ومعرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية وإظهار الوضعية المالية للمؤسسة بالإضافة إلى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي

4- دراسة بوضياف صفاء، بعنوان " دور مؤشرات تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي "دراسة تطبيقية على عينة مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 1، المجلد 13، جوان 2018. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مؤشرات تقييم الأداء المالي ودورها في التنبؤ بالفشل المالي باستعمال مختلف النسب المالية وإسقاطها على عينة من المؤسسات في قطاع الحليب. وقد خلصت الدراسة إلى أنه ليست كل النسب المالية لها علاقة بالفشل المالي حيث انه لا يمكن التنبؤ به من خلال مؤشرات تغطية الديون وهذا ما يعني بالضرورة اعتماد أساليب حديثة أخرى لتجنب الوقوع في الفشل المالي.

5- دراسة عادل محمد توفيق الحراحشة، بعنوان: " التنبؤ بالفشل المالي وتقييم الملائمة المالية طويلة الأجل باستخدام نموذج الثمان الدراسة تطبيقية على قطاع النقل الجوي الإماراتي والأردني، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر . تهدف الدراسة إلى التعرف على الوضعية المالية لشركة الطيران باستعمال نموذج الثمان، وقد خلصت الدراسة إلى أن استعمال نموذج الثمان في الدراسة أدى إلى معرفة أن الشركات لا تعاني من الإفلاس وإنما لديها نقص في السيولة وعليها تحسين سياسة إدارة رأس المال العامل، من أهم التوصيات التي توصل لها الباحث هي إتباع أساليب متطورة للوصول إلى أسواق جديدة تساعد في الحفاظ على مستويات جيدة من المبيعات والأرباح.

المقدمة العامة

الفرق بين دراستنا والدراسات السابقة :

من خلال الدراسات التي تطرقنا إليها سابقا والدراسة التي قمنا بها لاحظنا فروقات تتمثل في مايلي:

بعض الدراسات التي تم الإطلاع عليها ركزت على جانب دراسة المؤشرات التقليدية وعلاقتها بالفشل المالي كما ركزت بعض الدراسات على تطبيق نموذج واحد فقط في دراستها لتقديم الوضع المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى أن هناك دراسات تطرقت إلى بعض الأساليب الحديثة للتحليل المالي دون التطرق إلى ربط العلاقة بين هذه الأساليب و تقييم الأداء المالي للمؤسسة

اما الدراسة الذي قمنا بها فقد ركزت على تحليل طبيعة العلاقة بين الاساليب الحديثة للتحليل المالي و اثرها على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، كما شملت الدراسة على تغطية جميع جوانب التحليل المالي من أدوات تقليدية، أدوات حديثة بالإضافة إلى تقييم الأداء المالي.

10- هيكل الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة ستقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث سنتناول في الفصلين الأولين دراسة الموضوع من الناحية النظرية بينما يتناول الفصل الثالث دراسة تطبيقية.

الفصل الأول: مدخل للإدارة المالية والتحليل المالي

في هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الإدارة المالية من خلال ذكر مفهومها والتطور التاريخي لها، مع ذكر وظائف الإدارة المالية وعلاقتها بالعلوم الأخرى وأهدافها وواجبات وصلاحيات المدير المالي. أما في المبحث الثاني فقمنا بتحديد مفهوم التحليل المالي والتطور التاريخي له وكذا العوامل التي ساهمت في تطويره، بالإضافة إلى ذكر شروطه، أهدافه وأهميته، وأنواعه ومعايير المستعملة. وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى استعمالات التحليل المالي وكذا الجهات المستفيدة منه، بالإضافة إلى مصادر معلومات التحليل المالي و استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي .

المقدمة العامة

الفصل الثاني: الأدوات الحديثة للتحليل المالي لتقييم الأداء المالي

قمنا بالتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الأداء المالي وأهدافه، مع ذكر المؤشرات التقليدية للأداء المالي وحدود استعمالها، بالإضافة إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهدافه، والمفاهيم الإدارية الحديثة وأثرها على الأداء المالي. أما المبحث الثاني فقد قمنا بذكر مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة في السياق التاريخي لها، وكذا مزايا ومحددات القيمة الاقتصادية المضافة وخطوات احتسابها .

أما المبحث الثالث فقد قمنا بإعطاء تعريف للقيمة السوقية المضافة وسراياها، العوامل المؤثرة بها، وخطوات احتسابها. وفي المبحث الرابع تركزنا مفهوم الفشل المالي، أنواعه، فتراته، بالإضافة إلى تكر أسباب الفشل المالي، ونماذج التنبؤ بالفشل المالي

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة العتاد الصحي بمليانة

قمنا باختيار مؤسسة العتاد الصحي لتكون ميدانا للدراسة التطبيقية، حيث قمنا بإعطاء تعريف للمؤسسة محل الدراسة والتعرف على هيكلها التنظيمي وكذا أهداف المؤسسة، ومهامها. بعدها قمنا بتطبيق الأساليب التقليدية في التحليل المالي لتقييم الأداء المالي لمؤسسة العتاد الصحي على المعطيات الموجودة للمؤسسة وذلك خلال الفترة 2014-2016.

وفي الأخير قمنا بتقديم بعض النتائج والتوصيات التي تم الوصول لها من خلال الدراسة.

الفصل الأول

مدخل للإدارة المالية

و التحليل المالي

تمهيد

لقد مرت الإدارة المالية بعدة مراحل منذ ظهورها إلى يومنا هذا، حيث كان لها أهمية كبيرة في إدارة المؤسسة من خلال الدور الذي تقوم به، وذلك من خلال متابعة حركة الأموال وحساب نسب الربح والخسارة المترتبة على كافة العمليات.

كما يعد التحليل المالي من المواضيع الهامة في حقل الإدارة المالية فهو عبارة عن عملية معالجة منظمة وممنهجة لبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي عملية تقديم الأداء في الماضي والحاضر بغرض تحديد نقاط القوة لتعزيزها وتشخيص نقاط الضعف والعمل على

معالجتها، حيث يعتبر ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمؤسسة فهو منطلق العملية ونقطة بدايتها، مما يؤدي إلى تزايد الاهتمام به لدى الكثير من مستعمليه لكونه الوسيلة التي تضمن التأكد من أن الهدف المتمثل بتحديد ما إذا كان الوضع المالي للمؤسسة في استمرارية

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- المبحث الأول: ماهية الإدارة المالية.
- المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لتحليل المالي وتطوره.
- المبحث الثالث: مجالات استخدام التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية الإدارة المالية

إن التطرق إلى الإدارة المالية يعد مطلباً ضرورياً حيث يتم الإحاطة بمختلف جوانبها، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى عدة عناصر أساسية وهي: مفهوم الإدارة المالية حيث سيتم عرض مختلف التعاريف التي توضح معناها، بالإضافة إلى مراحل تطورها، ثم وظائف الإدارة المالية وعلاقتها بالوظائف الأخرى وأهدافها وأخيراً واجبات وصلاحيات المدير المالي.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المالية وتطورها

اختلف رواد التحليل المالي في إعطاء مفهوم واضح للإدارة المالية، غير أننا قمنا بالحصول على مجموعة من التعاريف للإدارة المالية وكذا تطورها.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة المالية :

التعريف الأول :

عرفها الكاتب Van Horne : بأنها "الإدارة التي تهتم بتجهيز الأموال ووسائل الدفع بل إنها تقوم بدور واسع في التخطيط المالي وإدارة الموجودات لتحقيق أقصى الأرباح مقابل تحمل المخاطر وتنويع الاستثمارات من أجل تخفيف أثر المخاطر"¹

التعريف الثاني:

" الإدارة المالية هي تلك الوظيفة المالية التي تهتم بتنظيم حركة الأموال (تدفقات نقدية داخلية وتدفقات نقدية خارجية) اللازمة لتحقيق أهداف المشروع والوفاء بالالتزامات المالية التي عليه في الوقت المحدد، حتى لا يتعرض المشروع إلى عسر مالي سواء كان فني أم حقيقي"¹

¹ عبد الستار مصطفى الصباح، سعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية: أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007، ص: 15.

التعريف الثالث:

"هو النشاط الذهني الذي يختص بعملية التخطيط والتنظيم والمتابعة لحركتي الدخول والخروج للأموال الحالية والمرتبقة إلى ومن المؤسسة"²

ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للإدارة المالية:

تقوم الإدارة المالية على عملية التخطيط والتنظيم المالي لتحقيق الأرباح اللازمة مع إمكانية تحمل المخاطر المتوقعة

1.1.2 الفرع الثاني: تطور الإدارة المالية

أصبحت الإدارة المالية أحد الحقول الدراسية المستقلة في بدايات عام 1900، حيث بدأ الإهتمام بتركز على الجوانب القانونية لعمليات الاندماج، تشكيل وتأسيس المؤسسات الجديدة، والأنواع المختلفة من الأوراق المالية التي يمكن للمؤسسة إصدارها، وفي هذه الفقرة سنحاول التعرف على أهم التطورات التي حصلت في مجال الإدارة المالية منذ ظهورها كحقل مستقل للدراسة وحتى الوقت الحاضر، الذي يشهد زيادة مظاهر العولمة في نشاط الأعمال.

أ- مرحلة العشرينات من القرن العشرين:

شهدت هذه المرحلة توسعا ملحوظا وانتشرت الأسواق المالية كمؤسسات مالية وسيطة قادرة على توفير الأموال، وأصبح الحصول على الأموال من هذه الأسواق حالة ممكنة الحدوث، لهذا فقد اتسعت

¹عدنان تابه النعيمي، وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014، ص 17.

²محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2010، ص: 129.

اهتمامات الإدارة المالية لتتجاوز حدودها الضيقة والمهتمة بالاندماج والتنظيم إلى الإهتمام بالطرق والإجراءات التي من خلالها تستطيع الحصول على الأموال وكيفية استخدامها

ب- مرحلة الثلاثينات من القرن العشرين:

كانت غيوم الكساد العالمي في الفترة 1929-1932 قد بدأت تسيطر على أجواء النشاط الاقتصادي العام والنشاط المالي بصفة خاصة، حيث انتقلت من حالة التفاؤل السابقة إلى حالة التشاؤم الجديدة، كما برزت مشاكل جديدة وكانت معظم هذه المشاكل تدور حول موضوعات البقاء والتصفية وإعادة التنظيم، وقد فشلت الكثير من المؤسسات بسبب تدهور الأرباح وحالات الإفلاس، وأمام هذه التطورات الاقتصادية الجديدة ، فقد تحول اهتمام الإدارة المالية ليركز على حالات الإفلاس وإدارة السيولة وتجنب المشاكل المالية، إضافة إلى ما سبق فإن التغيرات السياسية التي عاصرت هذه الفترة قد أثرت كليا على حدود اهتمامات الإدارة المالية، حيث سببت الظروف الجديدة تزايد التدخل الحكومي بتشريعاته ورقابته على مؤسسات الأعمال والأسواق المالية، وكان ذلك التدخل مبررا لحماية الاقتصاد، مما شجع إدارة هذه المؤسسات في ضوء الرغبة في البقاء إلى الكشف عن الأرقام المالية لإبراز قوتها، ولهذا دخل الاهتمام بالتحليل المالي من قبل الإدارة المالية كوسيلة لتقييم الأداء الإداري والاقتصادي بشكله العام¹.

ج- مرحلة الأربعينات من القرن العشرين:

شهدت هذه الفترة من القرن العشرين تطورات كبيرة ومهمة في الاتصال وتكنولوجيا المعلومات وتطور وسائل النقل، التي ساهمت جميعها في تقريب المسافات بين أرجاء العالم الواسع، إلا أن الإدارة المالية استمرت كفكر وصفي، وموضوع مؤسسي، وينظر إليها من وجهة نظر الأطراف الخارجية أكثر مما ينظر إليها من وجهة نظر إدارة الشركة.

د- مرحلة الخمسينات من القرن العشرين:

¹ حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة: منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998 ، ص ص: 10-11.

في هذه الحقبة الزمنية تحول الاهتمام إلى التحليل النظري، وان التركيز قد تحول إلى القرارات الإدارية المتعلقة باختيار كل من الأصول والخصوم، أي قرار الاستثمار وقرار التمويل، مع التركيز على هدف تعظيم قيمة المؤسسة. وقد شهدت هذه المرحلة اهتمام كبير بوظيفة البحث والتطوير، التي انعكست ايجابيا على توسيع نشاط مؤسسات الأعمال، الأمر الذي زاد من أهمية الإدارة المالية من خلال ظهور الشركات الدولية ومتعددة الجنسيات، حيث بدأ الاهتمام بإعداد الموازنات وتطوير عملية الرقابة، التي ساهمت في تطويرها دخول أجهزة الحاسوب في الأعمال الإدارية، واستمر ذلك حتى نهاية الستينات من القرن الماضي.

هـ - مرحلة السبعينات من القرن العشرين وما بعدها:

شهدت مرحلة السبعينات وما بعدها زيادة الاهتمام بهدف تعظيم القيمة، حيث اخذ العديد من الشركات بتنفيذ خطط التعويضات لربط مكافآت كل من المدراء والعاملين بالهدف المذكور، كما شهدت هذه السنوات زيادة ظاهرة حمل الأوراق المالية وتداولها، حيث اخذ مدراء صناديق الضمان والتقاعد بشراء كميات كبيرة من أسهم الشركات، التي شكلت ضغطا كبيرا على الشركات لاتخاذ كل ما يلزم من أفعال لزيادة منافع ومزايا حملة الأسهم

و - مرحلة نهايات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر

تمخضت هذه الحقبة الزمنية عن ولادة اثنين من الاتجاهات والميول، اللتان تزايدت أهميتهما مع مرور الزمن هما:

1 . عولمة الأعمال: حيث أدى ذلك إلى زيادة قيام العديد من الشركات إلى توسيع نشاطها ليغطي منطقة شاسعة من دول العالم، وان الأسباب التي أدت إلى اتساع ظاهرة الأعمال ذات البعد العالمي هي: التطورات الكبيرة في وسائل النقل والاتصال، التي أدت إلى تخفيض كلف الشحن وجعلت من التجارة الدولية أكثر انسيابية وسهولة، تزايد الوعي السياسي للمستهلكين ، حيث اخذ المستهلك يبحث عن الكلفة الأقل. و النوعية الأعلى يحتاجه من سلع وخدمات ، ساعد على تزايد هذا الوعي تقليل القيود على حرية التجارة و حرية انتقنا رؤوس الأموال ورفع القيود المرتبطة بحماية المنتجات المحلية . التطور التكنولوجي الهائل و المستمر الذي أدى إلى زيادة كلفة تطوير منتجات جديدة . وأخيرا أدت العولمة إلى زيادة المرونة

التي تتمتع بها الشركات حيث أن بإمكانها نقل عمليات الإنتاج إلى المواقع الذي تتميز بتوفر المواد الأولية و انخفاض الكلف.

2 .تكنولوجيا المعلومات: إن القرن الحادي والعشرون سوف يشهد استمرار التطور في تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات و هذا سيؤدي إلى استمرار إحداث تغيرات جذرية في الطريقة التي تتخذ بها القرارات المالية وقد ساهمت شبكة الانترنت في تسهيل عملية نقل المعلومات وأموال بسرعة فائقة، كما ساهمت في انتشار عمليات البيع الالكتروني، الأمر الذي يفرش على المدير المالي اكتساب خبرات ومهارات كمية و حاسوبية أكثر مما كان يحتاجه في الماضي¹.

المطلب الثاني: وظائف الإدارة المالية وعلاقتها بالعلوم الأخرى

للإدارة المالية وظائف متعددة و متنوعة ، تختلف هذه الوظائف باختلاف طبيعة عمل الشركة وحجمها نشاطها، كما أن لها علاقة بمجالات المعرفة والاقتصاد والأساليب الكمية. ولذلك ستناقش فيما يلي وظائف الإدارة المالية و علاقتها بالعلوم الأخرى:

الفرع الأول: وظائف الإدارة المالية

للإدارة المالية وظائف مختلفة يمكن عرضها في مايلي :

1، اتخاذ القرارات Decision making

تمثل هذه الوظيفة جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المؤسسات حيث أن اتخاذ القرار بعدد أساس العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المؤسسة، وتهدف هذه القرارات إلى تحقيق هدف

¹عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشه، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص: 16- 18.

استراتيجي يتمثل في تعظيم ثروة الملاك وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد، بالإضافة إلى تحقيق أقصى العوائد الممكنة للمؤسسة، مع الحفاظ على السيولة.

2. التنبؤ والتخطيط المالي Fotecasting and planning:

إن هذه الوظيفة وجدت اهتمام الإدارة المالية بشكل خاص، وإدارة الشركة بشكل عام بوظيفة التخطيط المالي ويرجع ذلك إلى كون أن المفهوم المعاصر للإدارة المالية قائم على التخطيط المالي السليم لكل جوانب العمل داخل المؤسسة، وبشكل عام فإننا نعتمد على التخطيط المالي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها رسم السياسات والقواعد الموجهة لتفكير الأفراد في الشؤون المالية ومن أهمها: سياسات مصادر التمويل، المفاضلة بين سياسة شراء الموجودات أو استئجارها، سياسة الاستثمار الخارجي، التنبؤ المالي¹.

3. التنسيق والرقابة المالية Coordination and Control:

من بين مهام ووظائف الإدارة المالية التفاعل م العاملين في الإدارات الأخرى للتأكد من أن المؤسسة تعمل بمستوى عال من الكفاءة التشغيلية. و من الجدير بالذكر أن جميع القرارات في مؤسسات الأعمال هي ذات أبعاد وانعكاسات مالية، الأمر الذي يفرض على جميع مدراء في المؤسسة بما فيهم مدير المالي أخذ ذلك بعين الاعتبار. فعلى سبيل المثال، فإن قرارات التسويق تؤثر في نمو المبيعات، الذي بدوره يؤثر في متطلبات الاستثمار، وعليه فإن على متخذي القرار التسويقي أن يأخذ بالحسبان تأثير ذلك القرار وتأثره العوامل مثل مدى توفر الأموال، سياسات المخزون. و درجة استغلال طاقة المؤسسات.

4. التعامل مع الأسواق المالية Dealing with the Financial Markets :

من أجل تحقيق أهداف المؤسسة فإن على الإدارة المالية أن تسعى إلى التعامل مع الأسواق المالية، أسواق النقد وأسواق رأس المال ، حيث أن لهذين السوقين تغيرت في نشاط المؤسسات، كما أن

¹ زهواني رضاء وآخرون، دور الادارة المالية في صنع القرارات المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 1، المجلد 1، الصادرة عن جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ديسمبر 2017، ص: 239.

للمؤسسات تأثير في نشاط تلك الأسواق، وتقوم هذه الأسواق بمهمة توفير الأموال المطلوبة لمؤسسة، كما أنها تمثل البيئة المناسبة لتداول أوراق المالية التي تصدرها المؤسسة إضافة إلى كون هذين السوقين يمثلان المكان الذي يتخذ فيه المستثمرون قراراتهم المالية.

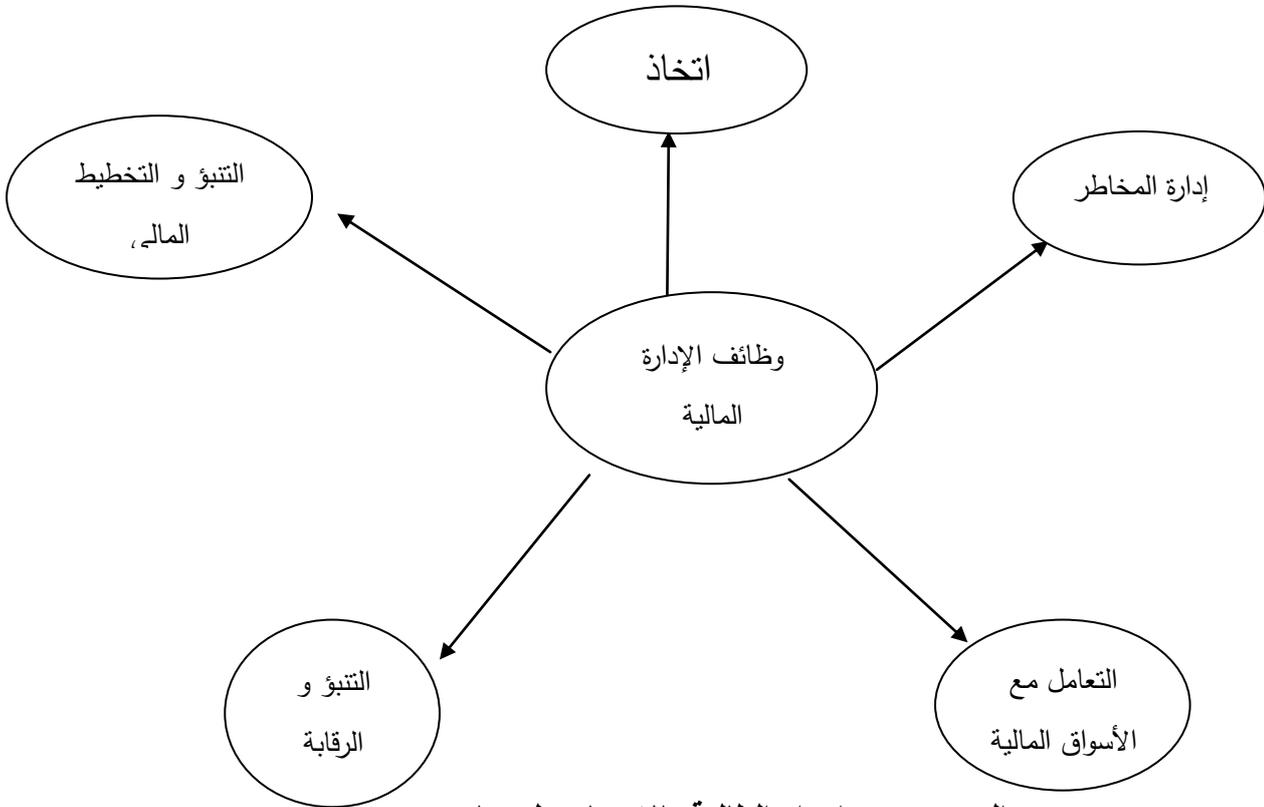
5. إدارة المخاطر Risk Management

جميع مؤسسات الأعمال تواجه العديد من المخاطر، تتضمن الكوارث الطبيعية كالحرائق والفيضانات ، وعدم التأكد في أسعار السلع والأوراق المالية، التذبذب في معدلات الفائدة، والتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي ومن الجدير بالذكر، أن عدد من هذه المخاطر يمكن تقليصها وتقليل تأثيرها عن طريق شراء بوالص التامين واستخدام المشتقات المالية، والإدارة المالية هي الجهة المسؤولة عن برنامج إدارة المخاطر الكلية للمؤسسة، وذلك من خلال تحديد المخاطر التي يجب تغطيتها، وان يتم تغطية تلك المخاطر بأعلى الأساليب كفاءة¹.

يمكن تلخيص وظائف الإدارة المالية في الشكل الآتي:

¹ عدنان تابه النعيمي، - ياسين كاسب الخرشة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 21-23.

شكل رقم 1-1: وظائف الإدارة المالية



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

الفرع الثاني: علاقة الإدارة المالية بالعلوم الأخرى

1. علاقة الإدارة المالية بالاقتصاد: إن الوظيفة المالية تعتمد اعتمادا كبيرا على النظرية الاقتصادية بشقيها الكلي والجزئي. فمن جهة تعتمد الوظيفة المالية على الإقتصاد الكلي في تكوين إطار للقرارات المالية المتعلقة بالتمويل، ومن جهة أخرى يهتم فرع الإقتصاد الجزئي بالأداء الاقتصادي للمنظمات الأعمال، لاسيما آلية العرض والطلب واستراتيجيات التشغيل وتخطيط عوامل الإنتاج، ومما لاشك فيه أن الإلمام بهذه الجوانب الاقتصادية من طرف المدير المالي أمر ضروري لترشيد قراراته المالية، بل يذهب البعض إلى اعتبار الإدارة المالية جانب من جوانب النظرية الاقتصادية للمشروع.

2. علاقة الإدارة المالية والمحاسبة: للإدارة المالية ارتباط كبير بالمحاسبة، مما أدى بالكثير إلى الخلط بين الإدارة المالية والمحاسبة، نظرا لاشتراك الإدارة المالية مع المحاسبة في استخدام نفس التقارير المالية

ونفس المصطلحات ونفس التحليل في بعض الأحيان. فالمحاسبة تهتم أساسا بجمع وتصنيف وتبويب البيانات المحاسبية وتجهيزها للاستخدام لأغراض التحليل واتخاذ القرارات. أما الإدارة المالية فهي تهتم بتحليل هذه المعلومات والبيانات المحاسبية وتوظيفها لترشيد القرارات، ويترتب على ذلك تحمل رجال الإدارة المالية على عاتقهم مسؤولية التحليل المالي والتخطيط المالي والرقابة المالية.

3. **علاقة الإدارة المالية بالأساليب الكمية:** يعتمد المدير المالي بشكل أو بآخر على الأساليب والأدوات الكمية الأداء وظائف التحليل والتخطيط والرقابة، بل إن التطورات الحديثة في مجال الحاسب الآلي أدت إلى ضرورة الإلمام بالأساليب الكمية الآلية من طرف المدير المالي ورجال الإدارة المالية بشكل عام، إن عملية التحليل والتخطيط والرقابة المالية تعتمد اعتمادا كبيرا على الأساليب الكمية كالبرمجة الخطية والمحاكاة ونظرية المباريات وغيرها.¹

المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية

للإدارة المالية أهداف مالية يتطلب تحقيقها، حيث تعطينا هذه الأهداف الإطار العام الذي يساعد على اتخاذ القرارات المثالية، ومن هذه الأهداف نذكر ما يلي:

أ- هدف تعظيم الربح:

في علم الاقتصاد يشار عادة إلى هدف تعظيم الأرباح بأنه الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كل المؤسسات، ذلك أن هدف تعظيم الأرباح يركز على الاستخدام الأمثل والكفاء للموارد الرأسمالية (المواد الأولية والخام، الموجودات، التكنولوجيا الطاقة، المعلومات) فضلا عن الأسباب التالية:

¹ نور الدين خبابة، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1997، ص ص 29 - 30.

1. تعتبر الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة حتى تستمر بممارسة نشاطها التشغيلي ومن أهم تلك المخاطر هناك المخاطر الائتمانية ومخاطر الاستثمار بالإضافة إلى المخاطر السوقية؛

2. إن الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم من خلال ثلاثة وجوه:

- تعتبر الأرباح إحدى مصادر التمويل الداخلي، حيث تقوم المؤسسات باحتجاز جزء من أرباحها السنوية وتستخدمها في تمويل النمو و التوسع

- إن تحقيق المؤسسة للأرباح وتوزيع جزء من هذه الأرباح على حملة الأسهم العادية يزيد من ثقتهم

بالشركة، ويجعلهم يتمسكون بأسهمها مما يعني استقرار أسهم الشركة بالسوق المالي؛

- إن تحقيق المؤسسة يشجع أصحاب رؤوس الأموال بالاكتتاب بالإصدارات الجديدة من الأسهم العادية و بالتالي زيادة رأس مال الشركة

3. تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت في تحقيقها، بمعنى أن تحقيق الأرباح دليل على فعالية إدارة المؤسسة في اتخاذها القرارات ورسم السياسات مما يزيد من ثقة المالكين بالشركة وإدارتها.¹

ب- تعظيم قيمة المؤسسة (تعظيم الثروة):

يعرف هذا الهدف باسم مضاعفة ثروة المؤسسة أو مضاعفة القيمة الحالية للمؤسسة وتميل الكتابات الحديثة للفكر المالي إلى استخدام قيمة المؤسسة كمعيار لاتخاذ القرارات المالية التطبيقية وذلك لان هذا الهدف يتلاني العيوب الفنية المصاحبة لهدف تعظيم الأرباح.

¹ اسعد حميد العلي، الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص 20 - 21.

للمقررات المالية المبنية على أساس تعظيم قيمة المؤسسة مزايا عديدة، منها:

أنها تتسجم مع أهداف القرارات المالية من حيث الدقة ونوعية العائد والتوقيت الزمني للتدفقات النقدية ؛

أنها تأخذ في الحسبان كمية العوائد النقدية ونسبة المخاطر المصاحبة لها وكذلك القيمة الزمنية للنقود؛

يستلزم حساب درجة المخاطر والتوقيت الزمني للتدفقات النقدية حساب خصم للفوارق الزمنية لتلك

التدفقات، وفي ضوء هدف مضاعفة القيمة، تصبح قيمة أي خطر من هذه التدفقات في المستقبل

محسوبة على أساس خصمها وإرجاع قيمتها إلى الوقت الحالي باستخدام معدل خصم مناسب ليعكس

درجة المخاطر وتوقيت التدفقات، وبالتالي يجب النظر إلى القرار المالي على ضوء القيمة المتوقعة منه

منسوبة إلى القيمة الاستثمارية الأصلية اللازمة لها

وعليه فإن التركيز على مضاعفة القيمة الحالية الصافية للمؤسسة يبدو أحسن بكثير من استخدام معيار

مضاعفة الأرباح كهدف عملي للإدارة المالية، حيث يتضمن الهدف الأول على مقارنة للقيمة بالتكلفة،

وبالتالي يعكس عنصر الزمن والمخاطرة، ففي حالة كون القيمة المخصومة بمعدل خصم ملائم أكبر من

التكلفة، فإن المشروع الجديد سوف يقبل، حيث سيضيف ذلك قيمة جديدة للمؤسسة، وعلى العكس فإنه إذا

كانت القيمة المخصومة أقل من التكلفة، فإن ذلك يقلل من قيمة المؤسسة وبذلك يرفض المشروع. أما إذا

كان هناك مشروعان وعلينا اختيار احدهما فقط، فسوف نختار المشروع الذي يعطي صافي قيمة الحالية

أكبر.¹

¹ زرقين عبود، وآخرون، مساهمة الإدارة المالية في الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 3، المجلد 2، الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي نور البشير البيض، 2016، ص ص: 54-55.

المطلب الرابع: واجبات وصلاحيات المدير المالي

هناك عدة واجبات للمدير المالي كما أنه يتمتع بصلاحيات تمكنه من تنفيذ مهامه بشكل سليم وفي مايلي

عرض لواجباته وصلاحياته

الفرع الأول: واجبات المدير المالي

للمدير المالي واجبات متعددة نذكر منها ما يلي:

تنفيذ السياسات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للمؤسسة؛

الإشراف على الشؤون المالية للمؤسسة؛

الإشراف على أعمال قسم الحسابات والتكاليف والصندوق وكافة الأمور النقدية؛

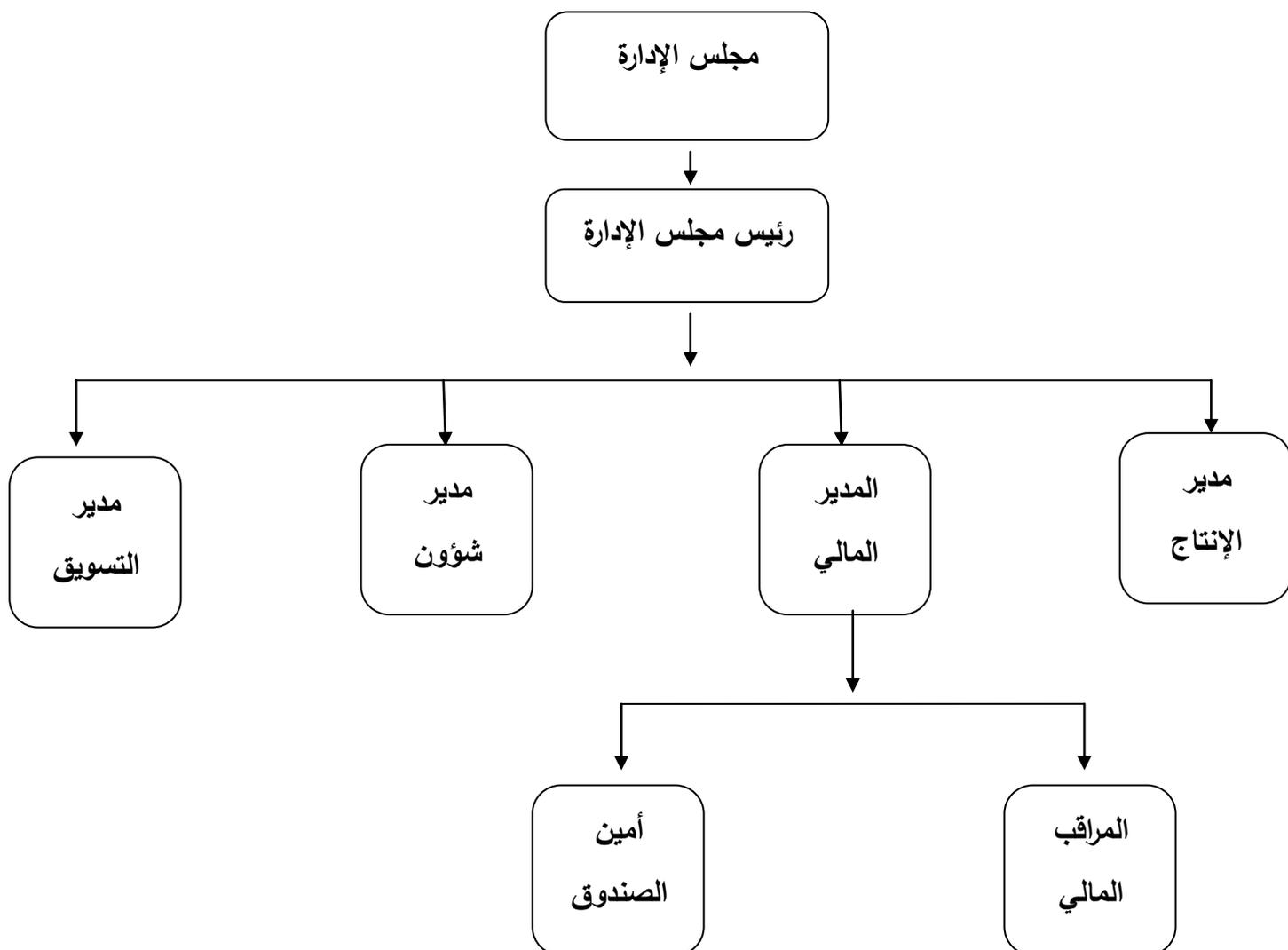
دراسة التقارير المالية المرفوعة إليه من الأقسام وإعداد التقارير المالية للإدارة العليا؛

الإشراف على إعداد الميزانية السنوية؛

الاحتفاظ باللوائح و النظم و النشرات و القوانين الصادرة عن المؤسسات الرسمية.¹

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص:

الشكل 1-2 : موقع المدير المالي في الهيكل الإداري للمؤسسة:



المصدر: فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، عمان، إثراء للنشر و التوزيع، 2013، ص

.18

الفرع الثاني: صلاحيات المدير المالي

يتمتع المدير المالي بالصلاحيات اللازمة التي تمكنه من تحمل مسؤولية تنفيذ مهامه وذلك بمقتضى السياسة المالية وإجراءات العمل والموازنات التقديرية المعتمدة من مجلس الإدارة أو هيئة المديرين. ويحق له تفويض صلاحياته الخاصة بتنفيذ بعض المهام المسندة إليه، وذلك تبعا لمبادئ الإدارة العلمية وضمن السياسات والإجراءات المعتمدة. لكن المدير المالي يبقى مسؤولا عن نتائج التنفيذ، وفيما يلي توضيح لبعض هذه الصلاحيات:

المدير المالي عضو في كافة اللجان التي تقرر استثمارات المؤسسة أو التزامات على المؤسسة؛

المدير المالي له صلاحية اتخاذ القرارات الخاصة بتوظيف وترقية وإجازة وعزل موظفي المالية؛

يقرر التنظيم الإداري الخاص بدائرته ضمن المبادئ المعتمدة؛

التوقيع على الشيكات وحوالات الدفع ورفض التوقيع إذا كان لا يتماشى مع السياسات والإجراءات

المالية المعتمدة

يستطيع الإتصال بالمسئول في مؤسسته لمناقشة الأمور المالية التي تهتم مؤسسته؛

- المدير المالي مسئول عن جميع أموال المؤسسة من حيث الاستلام والحفاظ عليها والتأكد من صرفها

يجري بموجب السياسات المالية والإجراءات المعتمدة؛

- مراجعة جميع العقود التي تخلق التزاما على المؤسسة قبل إقرارها؛

- تفويض رؤساء الأقسام التابعين له الصلاحيات اللازمة لإنجاز أعمالهم بكفاءة؛

- تحضير دليل السياسات وتمثيل المؤسسة مع الجهات الرسمية كالحكومة، والمؤسسات الصناعية في دائرة اختصاصه؛

- تمثيل المؤسسة وتكوين الاتصال مع الوكالات الحكومية المعنية بالأمر المحاسبية وجمع البيانات.¹

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للتحليل المالي وتطوره

بعدما قمنا بعرض للإدارة المالية وتغطية بعض جوانبها في المبحث الأول، سوف نقوم في هذا المبحث بالحديث عن التحليل المالي كونه يعتبر وظيفة جديدة للإدارة المالية، وسنعرض في هذا المبحث تطور التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في تطوره، وكذا الإشارة إلى المفاهيم الخاصة به وشروطه ووظائفه، إضافة إلى عرض أهدافه وأهميته وذكر معايير وخصائصها.

المطلب الأول: تطور التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في تطوره

يعتبر التحليل المالي من التقنيات التي تحتاج إلى تطور مستمر، حيث نشأ وتطور التحليل المالي في عدة فترات كما كان هناك عدة عوامل ساهمت في تطوره وفي ما يلي عرض لنشأة وتطور التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في تطوره.

الفرع الأول: نشأة وتطور التحليل المالي

بدأ الإهتمام بالتحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت البنوك النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استنادا إلى قوائمها المالية وكان جل الإهتمام في التحليل ينصب على مصادر التمويل الطويل الأجل.

¹ سليمان أبو صباح، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009، ص ص: 95-96.

ولكن مع تطور الصناعة والتجارة اتضح ضعف هذا التحليل ، وظهر في بداية العشرينات من القرن الماضي بعض الدراسات المبنية على مؤسسات من قطاعات مختلفة باستعمال عدد كبير من النسب المالية، لكن سرعان ما تطور هذا التحليل وذلك من خلال تصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية، وهذا ما ساعد على المقارنة بين المؤسسات بسهولة

لقد كان لازمة الاقتصادية العالمية 1929، 1933 اثر كبير في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المثالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد أدى إفلاس العديد من المؤسسات في العالم في تلك الفترة إلى توجيه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين وهما:

- دراسة سيولة المؤسسات خاصة أن أغليبتها أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها، حيث أصبحت غير قادرة على تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها.

- دراسة ربحية المؤسسات وقدرتها على المنافسة.

والجدير بالذكر هنا أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضا، حيث أن التفكير في الاستثمار يتطلب المعرفة الجيدة بالوضع المالي للمؤسسة

كما كان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي، حيث اضهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم، وبتطور وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن ، انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات ووسائل التمويل اللازمة، وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن إلى

التحليل الديناميكي، وأصبح كلا منهما مكملاً للآخر، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.¹

الفرع الثاني: العوامل التي ساهمت في تطوره

هناك أسباب عديدة ساهمت في زيادة الاهتمام به يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الثورة الصناعية

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفورات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين الاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة الشركة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال الشركة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة الشركة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

2. التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.²

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج الخضر - باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2009، ص: 6.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 15.

3. الائتمان؛

دفع انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل في البنوك التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات التي ترغب في الحصول على هذا النوع من الائتمان، ولذلك ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تتوصل البنوك إلى قرار منح القرض أو عدم المنح ومن أجل هذا فقد أنشئت الكثير من البنوك وحدات خاصة مهمتها القيام بتحليل القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب القرض أي تحليل الوضع المالي للزبائن البنوك.

4. أسواق الأوراق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضاً للمخاطر، ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرقبون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات تلك المؤسسات لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وعلى ضوء تلك النتائج يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.¹

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي، شروطه ووظائفه

هدف التحليل المالي إلى تقييم طرق الاستثمار كما يعمل على معرفة الأرباح الناتجة عن العمليات المالية ومن هنا يمكننا تحديد طبيعة التحليل المالي، شروطه ووظائفه.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي التي توضح معناه نذكر منها:

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص ص: 6-7.

التعريف الأول:

يعرف التحليل المالي على انه "دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية للشركات من اجل الحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات، وبذلك التخطيط المالي للمستقبل لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتقييم أداء الشركات ومن ثم كشف الانحرافات وإيجاد نقاط القوة والضعف للسياسة المالية التي تنتهجها الشركة، وبالتالي المساهمة في التوفيق بين السيولة والربحية وذلك لضمان حمايتها من مخاطر عدم تسديد التزاماتها للدائنين من خلال الأموال المستخدمة في عمليات الاستغلال والاستثمار، وزيادة قدرتها التنافسية ومدى استمراريته في السوق".¹

التعريف الثاني:

كما يعرفه بأنه: "معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة لتقييم المشروع القائم أو المراد تطويره وتوسيعه وتشخيص المشاكل لاتخاذ القرارات المستقبلية والتخطيط لها في ظل ظروف عدم التأكد"²

التعريف الثالث:

يقصد بالتحليل المالي بأنه: " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها باستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات والعلاقات بين عناصرها والتغيرات التي تجري على هذه العناصر واثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية الائتمانية والتشغيلية

¹ تقارير برند، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، مجلة بحوث، العدد ، المجلد 11، الصادرة عن جامعة الجزائر 1، ص: 125.

² تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضية عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العدد 26، المجلد 3، الصادرة عن جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2012، ص: 61

والتتميلية وتقييم أداء هذه المؤسسات، وتقديم المعلومات لكافة الأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات السليمة".¹

التعريف الرابع:

يعرف التحليل المالي بأنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات لاحقاً في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات".²

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي:

دراسة وضعية المؤسسة لمعرفة نقاط القوة وتعزيز نقاط الضعف.

الاطلاع على القوائم المالية والكشوفات المحاسبية الختامية وتحليلها لتقييم أداء المؤسسة.

إظهار جميع التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية للمؤسسة بهدف حمايتها من مخاطر عدم التسديد.

الفرع الثاني: شروط التحليل المالي

ينبغي أن تتوفر في التحليل المالي شروط معينة ليصبح نموذجياً ومن ثم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرار، ومن هذه الشروط:

¹ عبد الرحمن محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، تحليل العلاقة بين الهندسة المالية والتحليل المالي وأثرها على ترشيد قرارات المستثمرين، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، المجلد 5، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، جوان 2018، ص: 146.

² معتصم أيمن محمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التتميلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة كلية التجارة، 2016، ص : 36.

- المرونة: أي قابليته للتغيير من فترة لأخرى حيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة؛
- الشمولية: بمعنى أن يكون التحليل المالي شاملا لأنشطة المؤسسة، بحيث يظهر المؤشرات المختلفة عن نشاطات المؤسسة، ولا يمنع من أن يكون التحليل المالي جزئيا إذا اقتضت الضرورة اتخاذ قرار معين في نشاط ما؛
- أن يراعي مبدأ اقتصاديات المعلومات: بمعنى أن يكون التحليل المالي اقتصاديا في التكاليف والجهد وكذلك الوقت؛
- يقوم على التنبؤ: بمعنى أن يركز التحليل المالي على التنبؤ في المستقبل وليس على أساس دراسة الظروف التاريخية للمؤسسة، ويكون هذا التنبؤ قصير الأجل أو طويل الأجل؛
- السرعة: وهو أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة من ناحية الانجاز لكي لا يجعل من البيانات أو المعلومات متقادمة من ناحية الوقت؛
- فعالية وموضوعية التحليل المالي: بمعنى أن تكون الأداة المستخدمة في التحليل فعالة وموضوعية

وحديثة لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.¹

¹ احمد طرطار، منصر عبد العالى، دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، يومي 22/23 ماي 2012، ص: 5.

الفرع الثالث: وظائف التحليل المالي:

يتم استخدام التحليل المالي من طرف إدارة المؤسسة وذلك لقيامه بمجموعة من الوظائف المتعددة أهمها:

1. توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار

من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاختيار أفضل القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم والتكيف مع البيئة المالية والاقتصادية الخارجية المحيطة بالمؤسسة والتي تتميز بالتغير المستمر وعدم الاستقرار.

2. اتخاذ قرار الاستثمار

يعتبر التحليل المالي من أبرز واهم الأدوات التي تستعين بها الإدارة في مجال استخدام أموال المؤسسة واختيار الاستثمارات الأكثر ربحية من خلال دراسة الجدوى المالية لأي مشروع وإبراز مزاياه وتحديد المخاطر المتوقعة

3. اتخاذ قرار التمويل:

ينبغي استخدام مختلف أدوات وأساليب التحليل المالي وتوظيفها من اجل البحث عن أفضل فرص التمويل المناسبة وبأقل تكلفة مالية واقتصادية ممكنة.

4. اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية:

يتم توظيف أدوات التحليل المالي بشكل فعال في مجال التخطيط المالي والرقابة، وتستعمل من طرف المسيرين للخروج ببدائل تقييم أداء المؤسسة، كما تستخدم من طرف المخطط المالي عند وضع الخطط، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الأداء وتوقع الأداء مستقبلا.

5. تحديد الهيكل المناسب الأصول المؤسسة

على المحلل المالي تحديد حجم الاستثمارات المناسبة من خلال توزيع موارد المؤسسة بشكل متوازن وملائم، واستخدامها بين الأصول القصيرة وطويلة الأجل، لضمان القيام بكل الأنشطة ووظائف المؤسسة الأخرى.

6. تحديد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة:

يجب تحديد مصادر التمويل المناسبة والاقبل تكلفة لتمويل المؤسسة، سواء كانت مصادر تمويل قصيرة او طويلة الأجل لتمويل مختلف الأنشطة التشغيلية وكذا تحديد طبيعة هذه المصادر اذا كانت داخلية او خارجية.¹

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحليل المالي

هناك عدة أهداف للتحليل المالي وتختلف من مؤسسة إلى أخرى، كما أن للتحليل المالي أهمية كبيرة في بيئة العمل، والآن سنقوم بعرض لأهداف التحليل المالي وأهميته.

الفرع الأول: أهداف التحليل المالي

من بين أهداف التحليل المالي ما يلي:

1. بيان الوضع المالي للشركة، وقدرتها على الاقتراض، وتقييم جدوى الاستثمار؛
2. الحكم على مدى كفاءة الإدارة، والاستفادة من المعلومات المتاحة؛
3. تقييم جدوى الاستثمار، ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛

¹ هادي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اسبابب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، 2018/2019 ، ص: 111-112.

4. تقييم السياسات المالية، والتشغيلية، ومعرفة وضع الشركة في قطاعها؛
5. تحليل مسببات الأرباح، والخسائر، وتقييم هيكل الأموال؛
6. التنبؤ باحتمالات الفشل الذي يواجه الشركة، وتحديد الانحرافات في الأداء، وتشخيص أسبابها؛
7. يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات . الكمية، والنوعية المتخذي القرار .
- 8 تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة، والجديدة على حد سواء
- 9, بناء توقعات خلال فترة زمنية قصيرة الأجل، ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة وتحقيق فوائض مالية مستمرة؛
10. اتخاذ القرار المناسب بما يخص الرقابة، والتخطيط، وتقييم الربحية، والسيولة.¹

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي

تم التحليل المالي بجمع البيانات والمعلومات المالية وتصنيفها وقياسها ودراستها للوصول إلى السيطرة الجيدة على الموارد المالية المتاحة في المشروع، وهو أداة لتحليل وتفسير القوائم المالية ومعرفة العلاقة بين عناصرها ومدلولات الأرقام الواردة في التقدير قيمة المؤسسة وتقييم مركزها المالي، ويمكن أن نجمل أهمية التحليل المالي فيما يلي:

التحليل المالي لبيانات النظام المحاسبي يمكن متخذي القرار من اتخاذ القرار الرشيد عن طريق مدهم بالمشورات المالية التي من شأنها ترشيد سلوكياتهم؛

¹ محمود عزت اللحام، أيمن هشام، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد و4، 2016، ص ص: 304 - 305.

يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية وتقييم الأداء؛

يساعد في التخطيط المستقبلي والرقابة والسيطرة وحماية المشروع من الانحرافات المحتملة؛

يساعد في التنبؤ بالمستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال؛¹

المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي ومعايير

للتحليل المالي نوعين يمكن اعتبارها مكملة لبعضها البعض، وكذا بعض المعايير التي يعتمدها وفيما يلي عرض لأنواع التحليل المالي و معاييرهم مع ذكر خصائص هذه المعايير .

الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

1. التحليل العمودي: ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل قائمة من القوائم المالية على انفراد

ولذلك فان التحليل العمودي يتم لسنة واحدة ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام في بنود القوائم المالية إلى نسبة مئوية.

ويقوم التحليل العمودي على دراسة ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية أو إلى مجموع الميزانية، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين من مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة

¹النجار، عماد غفوري عبد، استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان، مجلة المثلى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد2، المجلد 5، الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثلى، 2015، ص: 210

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة وإلى مجموع الأصول لاسيما في حالة المؤسسات المالية، وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

ويتميز التحليل العمودي بضعف الدلالة لأنه يعتبر ساكنا فهو يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة ولكنه لا يؤخذ بعين الاعتبار تطورها وأدائها مع الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية.¹

2. التحليل الأفقي: يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم المالية ورصد التغيرات الحادثة فيها خلال فترات مالية متعددة، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل من خلال ذلك بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك، وهو ما قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البنود في المستقبل ولعل ذلك ما اكسب هذا التحليل صفة الديناميكية. أن أكثر ما يستند إليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنة الأساس والتي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة.²

الفرع الثاني: معايير التحليل المالي

ويشمل على أربعة معايير رئيسية وهي:

1. المعيار النمطي المطلق: تعبر المعايير المطلقة عن المعايير السائدة المتعارف عليها في حقل

التحليل المالي

¹النجار، عماد غفوري عبد، استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان، مجلة المثلى للعلوم الاقتصادية والإدارية،

العدد2، المجلد 5، الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثلى، 2015، ص: 210

²جمال معنوق، تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي cf5، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد

1، المجلد 1، الصادرة عن جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، ديسمبر 2017، ص: 83

التي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المؤسسة ونوع الصناعة والظروف السائدة، قد يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية ، وبعضها ناشئ عن

معايير دولية يتم إعدادها وتنتشر تدريجياً وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة.¹

2. معيار الصناعة: حيث تحدد هذه المعايير لنفس القطاع أو الصناعة ولا يجوز تطبيقه على قطاع آخر

وتحدد هذه المعايير وضع الشركة مع الشركات الأخرى المنافسة في نفس القطاع أو الصناعة، وإذا كانت النسبة في الشركة مساوية لمعيار الصناعة نقول أنها ضمن المعدل السائد في الصناعة، أما إذا كانت

النسبة أقل فنقول أن الشركة دون المعدل، وإذا كانت النسبة أكبر فنقول أن الشركة فوق المعدل.

3. المعيار التاريخي: وهو معيار يعتمد على استخراج نسبة سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات لاحقة

ومعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند أو في الوضع العام للشركة، ويعاب على هذا المعيار انه يعتمد على المقارنة بين سنوات مختلفة في مجالات كثيرة منها المنافسة والتضخم والمبيعات والوضع الاقتصادي.

4. المعيار المخطط أو المستهدف: تستوحي هذه المعايير من البيانات التي توضع في الخطة ويمكن للمحلل أن

يقارن ما هو متحقق فعلي وما هو مخطط له أن يحصل أو يتحقق.²

¹ شعبان محمد لولو، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، برنامج المحاسبة والتمويل، 2015، ص: 30.

² نيفين عبد الله أبو سمهدانة، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2006، ص: 38.

حتى يكون لهذه المعايير معنى ولتكون مقبولة، لابد من أن تتصف بالخصائص التالية:

أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تنفيذه، لا أن يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف

بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة

أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي، وان كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف

لذلك، بعد إجراء الدراسات اللازمة؛

أن يتصف المعيار بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وان لا يحتمل أكثر من معنى.¹

المبحث الثالث: مجالات استخدام التحليل المالي

للتحليل المالي استعمالات عديدة حيث يمكن استعماله لعدة أغراض، بالإضافة إلى أن هناك عدة أطراف مستفيدة من نتائج التحليل وفقا للأهداف التي يسعى إليها كل طرف، وسنحاول في هذا البحث التحدث عن استعمالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه بالإضافة إلى ذلك معرفة مصادر المعلومات اللازمة للتحليل وكذا استخدامه لبعض الأساليب الإحصائية والرياضية لسهولة تطبيقه،

المطلب الأول: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

1. التحليل الائتماني: يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها

في

¹ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2000، ص: 290.

علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما هذه الأدوات من قدرة في التعرف على المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

2. التحليل الاستثماري: إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال

تقييم

الاستثمار في أسهم الشركات وإسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المنظمات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

3. تحليل الاندماج والشراء: ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر أو معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما، وفي حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فنقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته. **4. تحليل تقييم الأداء:** تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المنظمة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمنظمة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين.

5. التخطيط: تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل منظمة وذلك بسبب التعقيدات

الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع، وذلك من خلال الاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.¹

المطلب الثاني: الجهات المستفيدة والمستخدمة لنتائج التحليل المالي

للتحليل المالي دور هام في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، مما جعله محط اهتمام العديد من الأطراف الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة وتتخصص الأطراف المهمة به في:

أ- الأطراف الداخلية: ونذكر أهمها:

1. إدارة المؤسسة: تتم إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها الإدارية بالتحليل المالي بهدف قياس كفاءتها والتعرف على نواحي الضعف والقصور في نشاطها خلال الفترة المالية، وذلك من خلال دراسة الاتجاهات ومؤشرات تطورها المئوية، أو من خلال إيجاد علاقات منطقية ذات دلالة ومعنى بين بنود أو فقرات حسابات النتائج أو الميزانية أو كليهما معاً باستخدام المؤشرات المالية، ثم تفسيرها للوصول إلى نواحي القصور وتطوير جوانب القوة.

2. أصحاب المؤسسة: وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المؤسسات الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمؤسسة بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة، وكذلك مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المؤسسة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.

3. اتحاد العمال: يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للمؤسسات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه المؤسسات على الاستمرار في مزاوله نشاطها والتوسع، ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة.¹

¹ فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية: إطار نظري ومحتوي عملي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2013، ص: 243-242

ب. الأطراف الخارجية: وتشمل:

1. الدائنون: إن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاص بالمشروع أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو اكتتاب في القرض الجديد وإقراض أو بصدور إقراض الأموال للمؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية لذلك يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين اجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداه لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

2. الموردون: يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية له فالعمليل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل مديونية في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

3. العملاء: يمكن لعمليل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك المنافسة معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لها تمنح لغيره ، وتتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

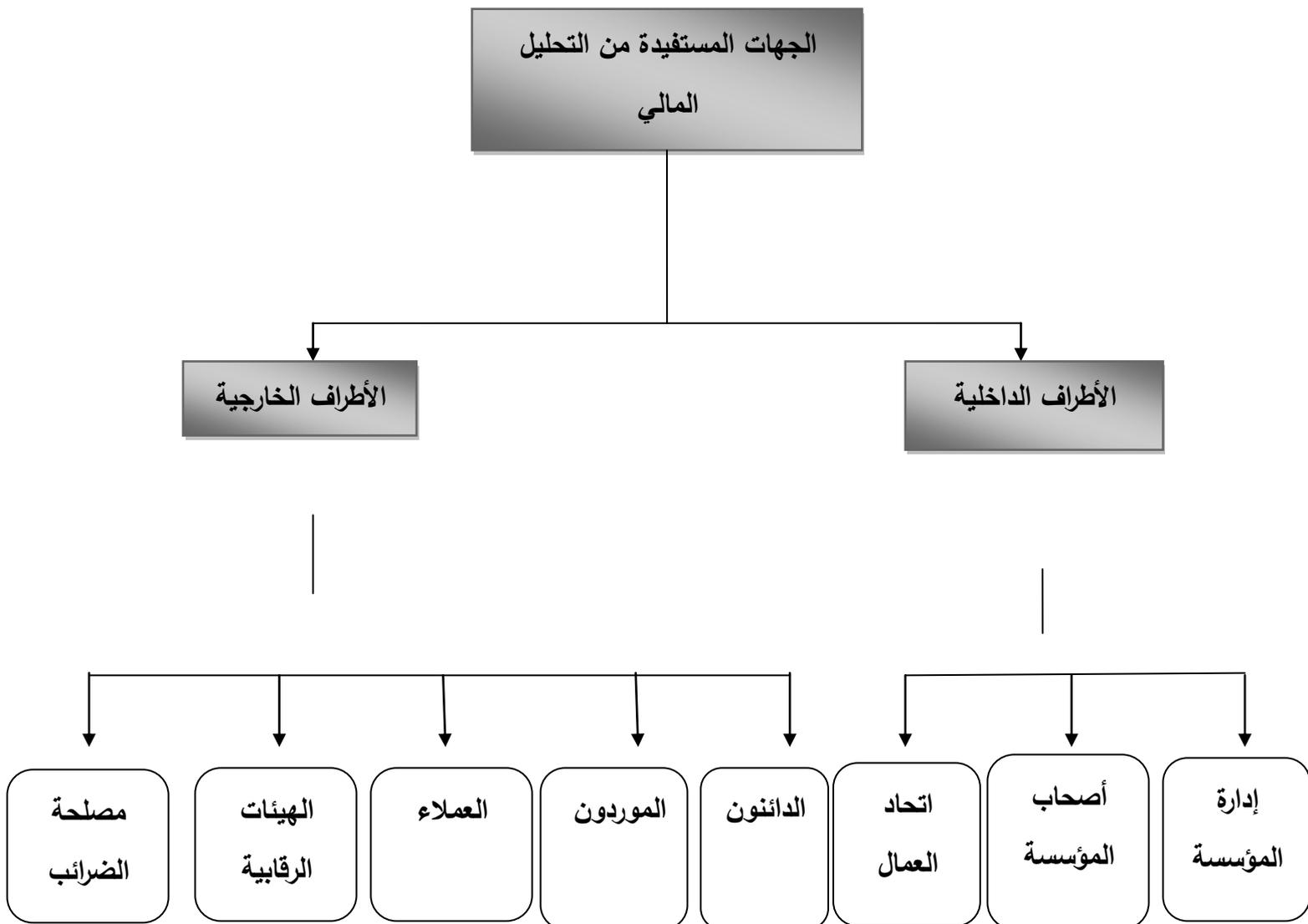
4. الهيئات الرقابية: تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ التحليل المالي للدراسة كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية.

¹ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة الإدارة المالية، 2012/2001، ص: 78.

5. **مصلحة الضرائب:** تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.¹

¹روان خديجة، أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة، مذكرة ماستر: جامعة أكلي محند اوالحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، 2015/2014، ص: 12-13

الشكل رقم 1-3: الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي:

1. مصادر معلومات داخلية.

2. مصادر معلومات خارجية.

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي وكذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية أم مؤشرات وصفية.

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات بشكل عام فيما يلي:

1- البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات؛

2- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة؛

3- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية؛

4- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة؛

5- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث؛

6- المكاتب الاستشارية؛¹

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2003، ص: 5.

المطلب الرابع: استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي

هناك أدوات عديدة تستخدم في مجال التحليل المالي وتختلف هذه الأدوات في مجال استخدامها في درجة التحليل المطلوبة وكذا تعكس تفاوتاً في استخدام نتائج التحليل ومن بين هذه الأدوات أو الأساليب ما يلي:

أ- الأساليب الإحصائية:

وتتضمن عملية التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية المراحل التالية:

تحديد الفترة الزمنية للبيانات أو القوائم المالية المتعلقة بموضوع التحليل؛

ترتيب العناصر في جدول وما يقابلها من بيانات حسب تطور السنوات؛

تحديد سنة الأساس التي تنسب إليها قيم العناصر؛

- تحديد التغيرات التي حدثت في كل عنصر، والقيام بتحليل الاتجاهات، ويمكن لذلك الاستعانة برسم؛

بياني يوضح التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية؛

, تحديد الغاية المحددة من عملية التحليل المالي، وبالاستعانة بالأساليب المختلفة يقوم المحلل المالي؛

بإجراء الدراسات المطلوبة على البيانات المتحققة على شكل نسب مئوية؛

تستند الأساليب الإحصائية إلى الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي يعبر عنها بالمعدل قياساً لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو العلاقة بمؤشر اختيار سنة الأساس التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية،

بعيدا عن التحيز الشخصي، بقصد إخفاء بعض الحقائق أو لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع، كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤشرات الشاذة.¹

ب- الأساليب الرياضية:

أصبحت الأساليب الكمية في التحليل المالي الطريقة المثلى لحل أعقد المشاكل وبأسرع وقت وأقل كلفة ولا يقصد بالطرق الرياضية الجانب النظري فقط بل يشمل الجانب التطبيقي أيضا خصوصا عندما يتم دراسة علاقة بين ظاهرتين أو أكثر وبيان مدى قوتها كالعلاقة بين المصروفات والأرباح ومن الطرق الأكثر شيوعا هي:

1 - طريقة الارتباط والانحدار:

يستخدم الارتباط بصورة عامة في تقدير مدى وجود علاقة بين متغيرين أو ظاهرتين (X.Y) حيث تكون قيمة معامل الارتباط محصورة ما بين (+1) و (-1)، أما اتجاه العلاقة فتكون من خلال الإشارة، فإذا كانت الإشارة موجبة فنقول أن هناك علاقة طردية بين متغيرين، وإذا كانت الإشارة سالبة فتعني وجود علاقة عكسية فدراسة هذه العلاقة وتحليل اثر احد المتغيرين على الأخر عن طريق التمثيل الباني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بين متغير تابع Y ومتغير مستقل X بالشكل $Y = f(X)$ فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحني أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحني الانحدار.²

¹ رميدي عبد الوهاب، باصور رضوان، استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد 2، الصادرة عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية لجامعة المدية، أبريل 2017، ص: 139-140.

² ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 2، المجلد 20 الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة إبراهيم سلطان شبيوط الجزائر 3، 2016، ص: 56

2- طريقة البرامج الخطية: تستخدم هذه الطريقة في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول وان حل مثل هذه المسائل غالبا ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد الدالة الأسية ويمكن أن يعبر عنه ب $Y = fCX$

3- طريقة المصفوفات الخطية والموجهة: تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات المعقدة وذات المجاهيل الكبيرة خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الإنتاجية.¹

¹ تانيا قادر عبد الرحمن، مرجع سابق، ص: 67.

خلاصة:

مما سبق يتضح لنا أن وظيفة الإدارة المالية تعد ضرورية في المؤسسة الاقتصادية، نتيجة التكامل بينها وبين الوظائف الأخرى ، إذ أن أي وظيفة في المؤسسة تحتاج إلى أموال للقيام بمهامها على أحسن وجه ممكن، لذا فالإدارة المالية لا يمكن عزلها عن الوظائف الأخرى، كونها تزود إدارة المؤسسة بالمعلومات المتعلقة بإدارة الأموال وترشيدها وتوجيهها إلى المسار الصحيح، وكذلك توفير معلومات للجهات المعنية باتخاذ القرارات، حيث أن المدير المالي يلعب دوراً هاماً في عمليات المؤسسة لأنه معني بإدارة مصادر أموال الشركة وكذا العلاقات المالية مع الأطراف الخارجية للمؤسسة.

ويعتبر التحليل المالي من المواضيع الهامة في الإدارة المالية، فهو يعتبر من أهم الأدوات التي يستعان بها لاتخاذ القرار المالي من طرف متخذي القرار، وكذا استعماله لعدة أساليب إحصائية ورياضية في وقتنا الحاضر والتي تساعد في معرفة نقاط ضعف المؤسسة و العمل على حلها بأقل وقت، بالإضافة إلى أنه يمكن استعماله الخدمة أغراض متعددة لاطلاعه على جميع القوائم المالية وتحليلها وإظهار التغيرات التي قد تطرأ على المؤسسة وذلك بهدف توسيع وتطور نشاطها .

الفصل الثاني

الأدوات الحديثة التحليل
المالي لتقييم الاداء المالي

تمهيد :

يعتبر الأداء المالي من المؤشرات المستخدمة لمعرفة مدى استمرارية المؤسسة في تحقيق أهدافها، ولكي تقوم الإدارة بمعرفة نقاط القوة والضعف لابد لها من تقييم أدائها المالي باعتباره يقيس النتائج المحققة.

وللقيام بتقييم جيد للأداء المالي لابد من وجود أساليب حديثة تساعد في إبراز أداء عمل المؤسسات وإيضاح نقاط القوة والضعف، حيث أصبح اعتماد هذه المؤشرات ضروري في ظل التطورات الاقتصادية كونها تغطي مجالا واسعا عن أداء المؤسسة. ومن بين هذه المؤشرات الحديثة: القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة وكذا بعض النماذج للتنبؤ بفشل المؤسسة

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى عرض:

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.

المبحث الثاني: القيمة الاقتصادية المضافة.

المبحث الثالث: القيمة السوقية المضافة.

المبحث الرابع: الفشل المالي.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

إن للأداء المالي عدة مفاهيم كونه يساهم في معرفة مدى نجاح المؤسسة وفي هذا المبحث سنحاول معرفة مفهومه وكذا أهدافه التي يسعى لتحقيقها، بالإضافة إلى ذكر المؤشرات التقليدية الخاصة به ومعرفة حدودها. كما انه للقيام بأداء مالي جيد يتطلب الأمر تقييمه لذلك سنتطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وكذا الخطوات الخاصة به، مع ذكر بعض المفاهيم الإدارية الحديثة وأثرها على الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

الأداء المالي هو ركيزة كل مؤسسة وذلك لقيامه بمعرفة نقاط ضعف وقوة كل مؤسسة وفيما يلي عرض المفهوم الأداء المالي وأهميته التي يعمل على تحقيقها.

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

التعريف الأول:

يعرف الأداء المالي على انه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".¹

التعريف الثاني:

يمثل الأداء المالي "المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي

¹ لعرف زاهية، فرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 33، المجلد 15، الصادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، أبريل 2018، ص: 347.

تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".¹

التعريف الثالث:

يقصد بمفهوم الأداء المالي بأنه "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة".²

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الأداء المالي:

هو أداة يساعد في معرفة الوضع المالي للمؤسسة كونه يساهم في تحديد مستوى انجاز الشركة وكيفية استغلالها لمواردها المتاحة وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف فيها.

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في انه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات من ذوي العلاقة بالمؤسسة خدمة لمصالحهم لما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية، بالإضافة إلى ذلك أنه يمكن من متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها مقارنة بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة، وبشكل عام يمكن تلخيص أهميته في كونه

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 45.

² عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد 5، الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ديسمبر 2013، ص: 28.

يساعد في تقييم ربحية المؤسسة، وتقييم سيولتها، بالإضافة إلى متابعة نمو المؤسسة وتقييم تطور توزيع الأرباح.¹

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي التقليدية وعيوبها

للقيام بأداء مالي لا بد من وجود مؤشرات يعتمد عليها وفي هذا المطلب سنذكر بعض المؤشرات التقليدية

للأداء المالي وحدودها

الفرع الأول: مؤشرات الأداء المالي التقليدية

1) مؤشرات السيولة:

1.1. نسبة السيولة العامة:

نستخدم هذه النسبة لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد تكون المؤسسة قادرة على الالتزام بتسديد ديونها القريبة، وتحسب بقيمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية بالصيغة الرياضية التالية

نسبة السيولة العامة = أصول جارية خصوم جارية.

2.1. نسبة السيولة المختصرة:

¹بحري علي، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، المجلد 17، الصادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، جوان 2013، ص: 354.

تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحويل إلى نقدية، لقياس درجة سيولة المؤسسة، وذلك بقسمة صافي الأصول الجارية من المخزونات الجارية على الخصوم الجارية وتحسب بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{الأصول الجارية} - \text{المخزونات الجارية}) / \text{الخصوم الجارية}.$$

حيث قيمة هذه السيولة تتراوح بين 30% كحد أدنى و 50% كحد أقصى.

3.1. نسبة السيولة الفورية :

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، مقارنة بمبلغ السيولة الموجود تحت تصرفها في أي وقت، وتحسب من خلال قسمة خزينة الأصول على الخصوم الجارية¹. وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{نسبة السيولة الفورية} = \text{خزينة الأصول} / \text{الخصوم الجارية}$$

حيث قيمة هذه السيولة تتراوح بين 20% كحد أدنى و 30% كحد أقصى

(2) نسب الربحية:

1.2. العائد على حقوق الملكية:

تشير هذه النسبة إلى العائد المحقق جراء استثمار المالكين في الشركة، وتعبّر عن مدى كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك وقدرتها على تحقيق أرباح مرضية لهم، وتحسب من خلال قسمة النتيجة الصافية بعد الضريبة على حقوق الملكية. وتكون وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \text{النتيجة الصافية بعد الضريبة} / \text{حقوق الملكية}.$$

¹ شئين عبد النور، زرقون محل، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسيرة في البورصة مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، المجلد 1، الصادرة عن جامعة قاصدي رابح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية 2015، ص ص 243- 244

2.2. العائد على الأصول:

يبين هذا المعدل نسبة الربح المحقق على كل دينار مستثمر في الأصول، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كلما كانت ربحية الشركة أفضل، وتحسب من خلال قسمة النتيجة الصافية على مجموع الأصول، وتكون بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}.^1$$

3.2. نسبة هامش الربح الصافي:

تعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الحصول على الأرباح من خلال رقم المبيعات، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}.^2$$

(3) نسب المردودية:

1.3. المردودية الاقتصادية - النتيجة الصافية/الأصول الاقتصادية

وتعني هذه النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة

2.3. المردودية المالية = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

وتبين هذه النسبة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين من كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة.¹

¹ محمد زرقون، وآخرون، دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصادية والإدارة، العدد 3، المجلد 2، الصادرة عن جامعة عمار تليجي، الأغواط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2018، ص ص: 217-218.

² زيبيدي بشير، سعدي يحي، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 9، المجلد 2، الصادرة عن جامعة الوادي، اوت 2016، ص: 95

3.3. المردودية التجارية = النتيجة الصافية للسنة المالية / رقم الأعمال خارج الرسم

الحسابها ينبغي الأخذ بعين الاعتبار النتيجة الصافية للسنة المالية ورقم الأعمال خارج الرسم.

إذا كانت هذه النسبة مرتفعة هذا يعني في صالح المؤسسة.²

(4) مؤشرات التوازن المالي:

1.3. رأس مال العامل:

يعبر عن جزء من الأموال التي تتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة ويستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بسيولة مرتفعة ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}^3$$

2.3. احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف الاحتياج من رأس مال العامل على أنها رأس مال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول الجارية، والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويحسب بالعلاقة التالية:

¹ زيبيدي بشير، سعيدي يحي، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 9، المجلد 2، الصادرة عن جامعة الوادي، اوت 2016، ص: 95

² يزيد تفرات، محاضرات في مقياس التحليل المالي المتقدم غير منشورة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، 2015/2019، ص: 24

³ حطاب دلال، زعيبط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 1، المجلد 4، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميله، جوان 2018، ص: 201.

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية - خزينة الأصول) - (الخصوم الجارية - المساهمات البنكية الجارية).¹

3.3. الخزينة:

يمكن تعريف الخزينة على أنها عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال. وتحسب بطريقتين:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة = قيم جاهزة - سلفات مصرفية.²

الفرع الثاني: حدود استخدام مؤشرات الأداء المالي التقليدية

تعاني النسب المالية لدى استخدامها كمؤشرات الأداء المالي القصور من زوايا عدة قد يكون لها تأثير ملحوظ على فاعليتها، وترتبط نواحي القصور تلك بالآتي:

1. القصور الناتج عن طبيعة البيانات المستخرجة من القوائم المالية؛

¹ تجار حياة، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص تسيير الموارد البشرية، السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2015/2016، ص: 20.

² بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة امجد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، 2008/2009، ص 92.

2. صعوبة الوصول إلى معيار موحد لنسبة معينة يصلح نموذجاً للمقارنة بين المؤسسات العاملة في القطاع نفسه، خاصة عندما تكون معظم المؤسسات التي يتكون منها القطاع على مستوى منخفض من الكفاءة؛

3. النسب المالية لا تعكس بعض البيانات المرفقة بالقوائم المالية، فمثلاً ملاحظات مراجع الحسابات قد يكون لها أثر على أداء المؤسسة المستقبلي ويرجع ذلك لصعوبة تحديد قيمتها مالياً وعدم التأكد من حدوثها؛

4. لا يستطيع مستخدمو النسب المالية معرفة إذا كان التغيير في النسبة ناتج عن التغيير في البسط أو المقام أو الاثنين معاً، ما لم تكن لديهم معلومات إضافية حتى وإن أمكن معرفة مصدر التغيير، فالأمر يتطلب معرفة البند الذي حدث فيه التغيير؛

5. لا تصلح النسب إلا إذا أخذت كمجموعة، أي أن الاعتماد على نسب منفردة لا يمكن من الحكم على أوضاع المؤسسة بل يجب دعمها بنسب أخرى تكملها وتفسرها؛

6. أحياناً يصعب مقارنة النسب مع مثيلاتها لسنوات ماضية للمؤسسة نفسها، نظراً لاختلاف الظروف الخاصة بالمؤسسة من سنة لأخرى من حيث حجم المؤسسة والتكنولوجيا المستخدمة. كما يصعب أحياناً مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة مع مؤسسات أخرى، فالنسبة التي تعد مقبولة في مؤسسة قد لا تكون كذلك في مؤسسة أخرى تختلف طبيعة نشاطها عنها؛¹

¹ بهلول نور الدين، محرز نور الدين، التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالتعاون مع المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، يومي 22/23 ماي 2012، ص: 20.

المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من العمليات الأساسية التي تساعد في عملية نمو واستمرار نشاط المؤسسة، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

التعريف الأول:

يعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة "تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا".¹

التعريف الثاني:

يقصد بتقييم الأداء المالي "بتقديم حكما ذو قيمة عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة، لإدارة المؤسسة وبالطريقة التي تشبع رغبات أطرافها المختلفة، ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا".²

التعريف الثالث:

تقييم الأداء المالي هو "نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدة سابقة، أو نتائج الأداء في

¹ رقية شطيبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 08 ماي

1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، ص: 25

² زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، قسم العلوم التجارية، 2016/2017، ص: 144.

الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمشورات المستتبط معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجوم هذه الوحدات".¹

ومن هنا يمكن استنتاج تعريف لتقييم الأداء المالي والمتمثل فيما يلي:

هو نظام متكامل يعمل على قياس نتائج المؤسسة المحققة وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة والعمل على تحسين أدائها المالي.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:

1. انه يساعد توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
 2. مساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف وذلك بتوجيههم إلى القيام بنشاطات في المجالات التي تخضع للقياس والحكم؛
 3. يساعد في خلق المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أدائها؛
 4. يعتبر قياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال معرفة فعاليتها وكفاءتها، وبالتالي تعزيز أداء المؤسسة
- المواصلة البقاء والاستمرار؛²

¹ زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2011، ص: 20.

² حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي رابح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، 2016/2017، ص: 18 .

5. يوفر نظام تقييم الأداء المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات؛

6. يساعد على تحقيق الأهداف المحدد في المخطط والعمل على إيجاد نظام سليم للحوافز والمكافآت؛¹

المطلب الرابع: خطوات تقييم الأداء المالي.

تمر عملية تقييم الأداء المالي بمراحل عدة نجمعها في ما يلي:

1. جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة.

2. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات

3. إجراء عملية التقييم: باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة على أن

تشمل عملية تقييم النشاط العام للمؤسسة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4. اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: في كون نشاط المؤسسة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة

وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وحددت أسبابها ووضع الخطط لسيير

نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

¹ وهيبية رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، المجلد 16، الصادرة عن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015، ص: 114.

5. تحديد المسؤوليات: متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.¹

المطلب الخامس: المفاهيم الإدارية الحديثة وأثرها على الأداء المالي

هناك عدة مفاهيم إدارية حديثة برزت كونها لها علاقة حول النشاط الإداري، وسنحاول في هذا المطلب معرفة بعض هذه المفاهيم الإدارية الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم المقارنة المرجعية وعلاقتها بالأداء المالي

أولاً: مفهوم المقارنة المرجعية

لقد أسندت لهذا المفهوم عدة تعاريف نذكر منها:

التعريف الأول:

"تقنية وأسلوب منظم للتعلم من الآخرين وجلب المعرفة منهم، من خلال الملاحظة النماذج الأداء المتميزة التي قد تتوفر داخل المؤسسة أو المؤسسات الأخرى التي اكتسبت خبرات في مجالات معينة للعمل والتي يمكن إجراء مقارنة معها بأسلوب شرعي"²

التعريف الثاني:

"هي العملية التي تسمح بالتعرف، التحليل والتبني من طرف مسير المؤسسة للتطبيقات والممارسات المتعلقة بالمؤسسات الأكثر نجاعة، وذلك بنظرة تحسينية للأداء في مؤسسته الخاصة، فيعتبر أداة من أدوات المراقبة للقيادة"¹

¹ عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد 5، الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي، ديسمبر 2018، ص ص 282-283

² صالح بلاسكة، نور الدين مزياي، مساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، المجلد 2، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013، ص: 63.

. ثانيا: علاقة المقارنة المرجعية بالأداء المالي

إن المقارنة مع المنافسين تمكن المؤسسة من معرفة المعدل الذي يسير به المنافسون نحو التحسن والتطور واكتساب المعارف والإبداع، وإذا كان هذا المعدل اقل من معدلات المنافسين فإن هذا يعد نذير خطر، ويذهب البعض أيضا إلى أن المقارنة المرجعية تعتبر أهم وأقوى الأساليب التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات الحالية في قياس وتحسين مستوى أدائها، وتشير الدراسات أن 82 % من المعلومات يمكن أن تتحصل عليها المؤسسة من خلال قيامها بالمقارنة المرجعية، فضلا عن النواحي الأخرى لهذه المقارنة كمعرفة مستويات المنافسة و النجاحة في تحقيق الأهداف، حيث أثبتت دراسة أمريكية شملت 150 مؤسسة متوسطة وكبيرة، أن هذه المؤسسات قامت بإجراء مقارنة مرجعية مع مؤسسات رائدة في المجال، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن هذه المؤسسات قد حسنت من مستوى الأداء في مختلف المجالات وهذا بنسبة 90%، حيث لم يقتصر التحسين على الأداء المالي فقط بل تعدى إلى أن شمل الأداء الاجتماعي والبيئي، وهذا ما يؤكد الدور الهام للمقارنة المرجعية في تحسين أداء المؤسسة بشكل عام والأداء المالي بشكل خاص.²

الفرع الثاني: مفهوم إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء المالي

أولا: مفهوم إدارة الجودة الشاملة

¹رززارالعايشي، الإطار المفاهيمي لتطبيق المقارنة المرجعية وأهميتها للمنظمات الحديثة، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 01، المجلد 1، الصادرة عن جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ديسمبر 2014، ص: 125.

²نبيلة قدور، حمزة العرابي، المقارنة المرجعية كألية حديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد 5، الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ديسمبر 2013، ص: 191

لقد اختلفت آراء المختصين في الفكر الإداري حول مصطلح إدارة الجودة الشاملة كغيره من الكثير من المصطلحات الاقتصادية، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

التعريف الأول:

تعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها: "خلق ثقافة متميزة في مستوى الأداء، بحيث يكافح المديرون والعاملون بشكل مستمر وفعال من أجل تحقيق توقعات ورغبات العميل والتأكيد على أداء العمل بالشكل الصحيح ومن المرة الأولى، بأقصى درجة من الفعالية وفي أقصر وقت ممكن"¹

التعريف الثاني:

"هي مدخل الإدارة المنظمة الذي يركز على الجودة، ويبني على مشاركة جميع العاملين بالمؤسسة، ويستهدف النجاح طويل المدى من خلال رضا العميل بتحقيق منافع للعاملين بالمؤسسة والمجتمع ككل".²

ثانياً: دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المالي

إن الحديث عن علاقة إدارة الجودة الشاملة والأداء يقودنا إلى الحديث عن العلاقة ما بين الجودة والربحية والحصة السوقية، وهي علاقة قوية حيث تبحث المؤسسات عن الأساليب والطرق التي تمكنها كما قلنا سابقاً بالتميز عن باقي المؤسسات المنافسة الأخرى، ولا يتحقق هذا التميز إلا إذا كان الالتزام بالجودة في جميع مستويات المنظمة، أي جميع مستويات الأداء من المدخلات إلى غاية المخرجات، حيث تعتبر إدارة الجودة الشاملة فلسفة التطور والتحسين المستمر للأداء والذي من خلاله يتم الوصول إلى تحقيق رضى العميل. ومن بين أهم أساليب التميز خفض تكاليف الإنتاج والمحافظة على العملاء أو الزبائن وجذب زبائن جدد من خلال إستراتيجية متكاملة هدفها الرئيسي هو تحقيق مستوى جودة عال.

¹ محمد العابد، علي مكيد، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المؤسسي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، المجلد 7، الصادرة عن جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2016، ص: 183

² بلجبل نادية، متطلبات تسيير المعارف في المؤسسة الاقتصادية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 1، المجلد 7، الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2013، ص: 6.

وتشير أغلب الدراسات إلى أهمية الجودة في المؤسسة والتي تعد من أهم العناصر الرئيسية في تكاليف الإنتاج وعلاقتها بالأداء المالي وعليه يتوجب على المؤسسة تخفيض تكاليف الجودة والتكاليف الكلية للإنتاج، وهذا يعني تحسنا في الإنتاجية وخفضا في السعر، ويترتب عن ذلك زيادة في المبيعات وفي الحصة السوقية، وينعكس ذلك في الربحية ومقاييس الأداء المالي، وللوصول لجودة عالية هناك عناصر عديدة يستهدفها انخفاض في تكاليف الجودة مثل الوقت، إعادة العمل، الفحص والاختبار، وان المجالات التي يؤثر فيها هذا التخفيض هي ارتفاع الإنتاجية، صورة جيدة للمؤسسة، ارتفاع في حجم المبيعات، وهذا يعني بالضرورة انعكاسا كبيرا على الإيرادات، وهذه تزيد من الربحية وانعكاسها يكون على مقاييس الأداء المالي بشكل عام.¹

الفرع الثالث: مفهوم بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بالأداء المالي

أولاً: مفهوم بطاقة الأداء المتوازن

التعريف الأول:

تعرف بطاقة الأداء المتوازن بأنها: "مجموعة من المقاييس التي تعطي الإدارة العليا صورة سريعة وشاملة عن الأعمال التي تشمل المقاييس المالية التي تخبر عن نتائج الأنشطة المحددة سابقا وتكاملها مع المقاييس التشغيلية من رضا العميل، العمليات الداخلية، والإبداع وتحسين أنشطة المؤسسة".²

¹ هاملي عبد القادر، وآخرون، إشكالية تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، les cahier du MECAD، العدد 2، المجلد 14، الصادرة عن جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان، ديسمبر 2016، ص: 177 - 178.

² بوجنان لخالدية، محاولة تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مجلة دفاتر بوادغس، العدد 9، الصادرة عن جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2018، ص: 204.

التعريف الثاني

كما تعرف بأنها: "نظام إداري يهدف إلى مساعدة المؤسسة على ترجمة تصورها وبرامجها إلى مجموعة من أهداف وقياسات البرامج المرتبطة، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع المؤسسات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية".¹

ثانيا: علاقة بطاقة الأداء المتوازن بالأداء المالي

يتكون نموذج الأداء المتوازن من مجموعة من المقاييس المنفصلة والمتصلة التي تعطي صورة شاملة ومتكاملة عن كيفية أداء العميل وتقييمه بصفة مستمرة ومنظمة، من خلال مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية، فمقاييس الأداء المالية توضح نتائج القرارات التي تمت في الماضي، والمقاييس غير المالية تقدم مؤشرات عن الأداء المستقبلي، فعناصر الأداء تتفاعل فيما بينها وهي كالاتي:

1-2- البعد المالي: تعكس مقاييس الأداء المالي الأهداف قصيرة الأجل للمؤسسة، وتشير إلى مدى إسهامها في تنفيذ الإستراتيجية، وفي التحسين المستمر لأهدافها ونشاطاتها من وجهة النظر المالية وذلك بتحديد الجوانب الخاصة بالموقف المالي للمؤسسة بالاعتماد على عدة مقاييس، ويتم التقييم للأداء هنا بالمقارنة مع نتائج الأداء المالية للمؤسسات المنافسة، ومع معايير وقياسات تاريخية للمؤسسة نفسها. وتلعب المقاييس المالية دورا مزدوجا: فهي تحدد الأداء المالي المتوقع من الإستراتيجية، وتلاؤم الأهداف

¹ سليلة مالية، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، المجلد 17، الصادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، جويلية 2013، ص: 288

مع الغايات والمقاييس في كل منظورات بطاقة التقييم الأخرى. وتختلف المقاييس المالية المعتمدة باختلاف المراحل التي تمر بها المؤسسة.¹

المبحث الثاني: القيمة الاقتصادية المضافة

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة بأنها من أكثر الأدوات المستعملة دقة، وفيما يلي سنقوم بذكر السياق التاريخي لها وكذا بعض المفاهيم الخاصة بها، بالإضافة إلى تحديد مزاياها ومحددات استخدامها وفي الأخير عرض لطرق احتسابها |

المطلب الأول: السياق التاريخي للقيمة الاقتصادية المضافة

تعد القيمة الاقتصادية المضافة من ابرز المؤشرات الحديثة التي كانت نتاج تعديلات قامت بها شركة Co & Stern-Stewart على الدخل المتبقي وأصدرته بمسمى جديد كعلامة تجارية (Economic-Added value) EVA في نهاية الثمانينيات، يقوم هذا المؤشر بتحويل القيمة المحاسبية الدفترية للمؤسسة إلى القيمة الاقتصادية الدفترية، التي تمثل مجموع الموارد المستثمرة في المؤسسة لكل من المقرضين وحملة الأسهم، وتحت إطار مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة، فانه ببساطة يمثل النقد المستثمر في المؤسسة والمبالغ النقدية التي يمكن تحريرها من المؤسسة، إذا كان هذا الأخير اكبر من السابق يمكننا القول أننا قد حققنا قيمة للمساهمة هذا الانجاز الجدير بالذكر قد نشر في مجلة فورتن في

¹ صالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتيجية، 2011/2012، ص: 30.

سبتمبر 1993 وكان عنوان غلاف المجلة المفتاح الحقيقي لإنشاء الثروات، وقد قامت أكثر من 700 مؤسسة في جميع أنحاء العالم بتطبيق برنامج EVA كنظام إدارة لقياس الأداء.¹

المطلب الثاني: مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة

القيمة الاقتصادية المضافة مختلف التعاريف يمكن ذكرها فيما يلي:

التعريف الأول:

عرف Stewart & Stern مقياس القيمة الاقتصادية المضافة بأنه: " مقياس للانجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي لتعظيم ثروة المساهمين على مدى فترة زمنية ويمثل الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض.²

التعريف الثاني:

يعرف متيرن وستيوارت القيمة الاقتصادية المضافة" بالفرق بين الدخل بعد الضرائب من العمليات والتكلفة الرأسمالية المتكبدة على حساب رأس المال، وهو متوسط التكلفة المرجح لرأس المال والموارد المالية".³

¹ معاليم سعاد، بوحفص سميحة، إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، المجلد 9، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سبتمبر 2017، ص: 404

² علاء الدين عبد الوهاب، تحليل أداء الشركات الصناعية العمانية باستخدام المحاسبة على أساس القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 1، المجلد 15، الصادرة عن جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018، ص: 367

³ 'Dominique JACQUET, Rentabilité et valeur: EVA & MVA, revue analyse financière, septembre 1997,p: 6.

التعريف الثالث:

أما Spero 1979، فقد عرفها على أنها مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري وهو يمثل الدخل المتبقي بعد حصول المستثمرين على الحد الأدنى من العائد المطلوب الذي يعرضهم عن المخاطر التي يواجهونها نتيجة استثمار أموالهم في الشركة".

التعريف الرابع:

وعرفها مطر 2006، بأنها "صافي ربح التشغيل بعد الضريبة مطروحا منه قيمة الفوائد المدفوعة لرأس المال المستثمر، والذي يمول عادة عن طريق حملة الأسهم وحملة السندات".

التعريف الخامس:

وقد عرف بوحفص 2013، "بأنها الربح الاقتصادي الكلي، بمعنى أنها ليست النتيجة المحاسبية الصافية التقليدية، ولكنها الفائض الناتج بعد طرح تكلفة الأموال الإجمالية بما فيها تكلفة الأموال الخاصة، القيمة الاقتصادية المضافة تساوي الفرق بين نتيجة صافي الدخل التشغيلي بعد الضريبة، والتكلفة الكلية لمبلغ الأموال المستثمرة".¹

يمكن استنتاج تعريف شامل للقيمة الاقتصادية المضافة وهو:

هي المقياس الذي يؤخذ بعين الاعتبار تكلفة التمويل باعتبارها مقياس محاسبي حيث تعمل على تخفيض أعباء العمل كونها تتميز بالسهولة والمرونة.

¹ سلطان سليمان جويحان، اثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، 2015، ص: 14-15.

المطلب الثالث: مزايا ومحددات استخدام القيمة الاقتصادية المضافة

هناك عدة مزايا وفوائد للقيمة الاقتصادية المضافة في حالة تطبيقها كمقياس للأداء وكذا بعض المحددات التي سيتم عرضها فيما يلي:

الفرع الأول: مزايا القيمة الاقتصادية المضافة

تعددت المزايا والفوائد الايجابية التي اكتسبتها الوحدات التي طبقت مقياس القيمة الاقتصادية المضافة كما يلي:

1. يأخذ هذا المقياس في اعتباره تكلفة رأس المال المملوك والمقترض أي انه يتم تخصيص كافة التكاليف التي تحملتها الوحدة من الإيرادات المحققة وبالتالي فان الريح المتبقي يمثل الريح الحقيقي لحملة الأسهم؛
2. يؤدي استخدام القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر مالي إلى التخلص من التناقضات والتعارضات التي تنشأ بسبب استخدام الوحدة المؤشرات أداء متعددة مثل ربحية السهم العادي، العائد على الاستثمار، والعائد على الملكية؛
3. يفيد استخدام هذا المقياس الوحدات التي تتميز أنظمة المعلومات المحاسبية بها بالتعقيد وعدم المرونة فهو يعمل على تخفيض في أعباء العمل بإعداد التقارير الداخلية؛
4. يوفر استخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة مصداقية للاعتراف بالعاملين كفتة مشاركة ومسئولة وذات سلطة في عملية خلق الثروة، مما يؤثر تأثيرا ايجابيا على سلوك العاملين واتجاهاتهم نحو إدارة الوحدة التي يعملون بها؛
5. إن استخدام معلومات القيمة المضافة يعطي مقياسا جيدا لحجم وأهمية الوحدة وترتيبها وهو بذلك أفضل من استخدام رقم المبيعات كأساس لترتيب أهمية وحجم الوحدة الذي قد يشوه الحقيقة، لان المبيعات قد يكون مضخما بتكاليف السلع والخدمات المشتريه من الغير والتي يتحملها المستهلكون مباشرة؛

6. اثبت Stewart & Stern من خلال الأبحاث التي قاموا بها بان الوحدات المطبقة لمقياس القيمة الاقتصادية المضافة تتفوق على الوحدات المنافسة لها بما يقرب 8.6 نقطة سنويا فيما يتعلق بإجمالي العائد المحقق الحملة الأسهم في الخمس سنوات الأولى بعد بداية تطبيق هذا المقياس.¹

الفرع الثاني: محددات القيمة الاقتصادية المضافة

هناك العديد من المحددات على القيمة الاقتصادية المضافة نذكر منها:

1. إن حساب EVA يعتمد على القيم الظاهرة في القوائم المالية التاريخية (بعد إجراء التعديلات اللازمة)

وبالتالي فإنها تعبر عن أحداث تاريخية ولا تعبر عن توقعات القيم المضافة في المستقبل؛

2. يتطلب حساب إجراء العديد من التعديلات على بيانات القوائم المالية كما اقترحها EVA &

Stewart Stern لكن زيادة عددها يمثل عقبة أمام الوحدة في تزايد من تعقيد وتكلفة تطبيق هذا المقياس، مما يجعل العديد من الوحدات تبتعد عن تطبيقه.

3. إن EVA يقيس الربحية في الأجل القصير، ومن ثم فإنه يجب تدعيمها بمؤشرات أخرى إضافية تقيس مستوى الجودة ودرجة مرونة العمليات الإنتاجية وكفاءة عمليات التشغيل ودرجة رضا العاملين وولائهم؛

4. بالرغم من استناد EVA على مفهوم الدخل الاقتصادي المتبقي، إلا أنه لا يقدم أي نموذج يمكن

¹مقبل علي احمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقويم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المفتوحة الاحتساماء مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 11، المجلد 3، الصادرة عن المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2010، ص: 13.

استخدامه في تسعير الأوراق المالية، وذلك على العكس من نموذج خصم الدخل المتبقي بعد تغطية تكلفة رأس المال والذي يمثل الحلقة المفقودة في الربط بين البيانات المحاسبية وبين أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.¹

المطلب الرابع: خطوات احتساب القيمة الاقتصادية المضافة

هناك عدة طرق لاحتساب القيمة الاقتصادية المضافة حيث يتم احتسابها من خلال العلاقة التالية

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة - (تكلفة رأس المال * رأس المال المستثمر).²

هناك طريقتين لحساب القيمة الاقتصادية المضافة وهما:

أ. الطريقة الأولى:

الحساب القيمة الاقتصادية المضافة يجب إتباع الخطوات التالية:

حساب التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال CMPC (تكلفة رأس المال) حيث تعرف على أنها المردودية الأدنى الواجب تحقيقها من مشروع استثماري، وتعتبر تكلفة رأس المال عنصر مهم في المجال المالي في المعيار الأمثل للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية والمحدد الرئيسي لقيمة المؤسسة.

¹ عمر عبد الجعدي، مادي اختلاف العلاقة لكل من ROA و EVA مع العوائد غير العادية للأسم وتأثير العلاقة بنوع القطاع والحجم، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 1، المجلد 23، الصادرة عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية غزة، جانفي 2015، ص: 220

² زرقون محل، شنين عبد النور، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 01، المجلد 1، الصادرة عن جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015، ص: 245

ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$K_o = K_D \cdot (D/D+CP) + K_{cp} \cdot (CP/D+CP)$$

K_o : التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

K_D : تكلفة الديون؛

D : الديون؛

K_{cp} : تكلفة الأموال الخاصة؛

CP : الأموال الخاصة

حساب القيمة الاقتصادية المضافة حيث تحسب وفق العلاقة التالية

$$EVA = (ROCI - CMPC) \cdot CI$$

حيث

$ROCI$: العائد على رأس المال المستثمر؛

$CMPC$: تكلفة رأس المال؛

CI : رأس المال المستثمر.¹

ب. الطريقة الثانية:

من خلال الفرق بين صافي الربح بعد الضريبة وقيمة تكلفة رأس المال وتحسب وفق العلاقة التالية:

¹ زيدي بشير، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 3، المجلد 10، الصادرة عن جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017، ص: 193-194

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح بعد الضريبة (NOPAT) - تكلفة رأس المال.

$$\text{EVA} = \text{NOPAT} - \text{CMPC}^1 \text{ أي:}$$

المبحث الثالث: القيمة السوقية المضافة

تعتبر القيمة السوقية المضافة من أهم المؤشرات التي يتم استعمالها وفيما يلي سنقوم بعرض لمفهومها والمزايا الخاضعة لها، وكذا العوامل المؤثرة بها بالإضافة إلى طرق احتسابها.

المطلب الأول: مفهوم القيمة السوقية المضافة

هناك عدة تعاريف للقيمة السوقية المضافة نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول:

صرح (Brigham and Ehrhardt 2002) أن "القيمة السوقية المضافة تمثل الفرق بين مجموع السوق من شركة والكمية الإجمالية لرأس المال المقدم من المستثمر. إذا كانت القيم السوقية للديون والأهم الممتازة تساوي قيمها كما هو مذكور في البيانات المالية، فإن القيمة السوقية المضافة هي الفرق بين القيمة السوقية الأصول الشركة وكمية الأسهم التي قدمها المساهمون. لذلك تعد القيمة السوقية المضافة أداة في تحديد مقدار الأموال قام بها المستثمرون على استثماراتهم ومستوى القيمة التي تراكمت لدى

¹ عمر الفاروق زرقون، محل زرقون، فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية، مجلة دراسات، العدد، المجلد 11، الصادرة عن جامعة عمار تليجي، الاغواط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2014 ص ص: 36-37

الشركة بمرور الوقت (ثروة الشركة). تشير القيمة السوقية المضافة إلى القيمة والاستثمار التي أنشأها المدير أكثر من رأس المال الذي يقدمه المستثمرون، والعكس صحيح".¹

التعريف الثاني:

قدم هذا المؤشر من قبل شركة Stern Stewart وتعرف "بأنها القيمة الناشئة من تجاوز القيمة السوقية الرأس المال للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، أي أنها المقياس التراكمي لعوائد رأس المال المساهم به في الشركات، لذا فهي تستخدم للوقوف على حسن إدارة الشركة لرؤوس أموال المساهمين بالأجل الطويل".²

المطلب الثاني: مزايا القيمة السوقية المضافة

القيمة السوقية المضافة مزايا عديدة يمكن إدراجها كالآتي:

1. قدرة على تحديد القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية الداخلة إلى الشركة بشكل أكثر تفوق من باقي المقاييس المحاسبية كونها تكلف رأس المال وحق الملكية المستثمر في الشركة
2. قد تبين في الأدبيات المالية أن الشركات التي تطبق صافي القيمة الحالية كمقياس للأداء والاستثمار وعلى الرغم من إيجابيات هذا المقياس إلا أنه للمشاكل المحاسبية في احتساب التدفقات النقدية المستقبلية ونسبة الخصم لذلك فإن استخدام القيمة السوقية المضافة يقترب في تقديره من صافي القيمة الحالية وهو ذاتيا سوف يتجنب كافة المشاكل المحاسبية

¹Pratiwi Putri Wibowo and Ruben Garcia Berasategui, The relationship between economic value added and market value added with reported earnings, journal of applied finance and accounting, No1, November 2008, p 63.

²جبار صحن عيسى، أثر بعض مؤشرات القيمة وفرص النمو في سيولة السبع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 50، 2017، ص: 492

3. القيمة السوقية المضافة تفوقت على نسبة توبين أيضا حيث أنها تخضع لقصور في تقييم الموجودات غير الملموسة لذلك فإن القيمة السوقية المضافة هي الخيار الأنسب لأنها تحدد خلق القيمة من دون أن تخضع للنقص في الحسابات المحاسبية.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القيمة السوقية المضافة

توجد عدة عوامل تؤثر في القيمة السوقية المضافة، والمتمثلة في النقاط التالية:

1. لكي تكون القيمة السوقية المضافة موجبة لابد أن تكون معدلات النمو في الإيرادات وصافي ربح التشغيل ورأس المال المستثمر تفوق كلفة رأس المال المستثمر؛
2. كلما زادت إنتاجية الدينار المستثمر في ظل ثبات رأس المال المستثمر أو انخفاضه كلما زادت القيمة؛ السوقية المضافة، خاصة عند انخفاض أو ثبات تكلفة رأس المال؛
3. الحد الأدنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة إضافية للمساهمين؛²

المطلب الرابع: خطوات احتساب القيمة السوقية المضافة

هناك طرق متعددة لاحتساب القيمة السوقية المضافة، واختلاف الطرق يعتمد على الافتراضات المعتمدة في قياس (MVA) كما أن اختيار الطريقة المناسبة يعتمد بشكل أساسي على أهداف المستثمرين ومحلي الأوراق المالية. وعلى وفق الآتي:

¹ حمزة محمود الزبيدي، فاعلية تسويق الخدمات المالية وعلاقتها بالقيمة السوقية المضافة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014، ص ص: 102 - 103 .

² زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، مرجع سابق، ص: 155.

1. طريقة صافي حقوق المالكين

احتساب القيمة السوقية المضافة بموجب هذه الطريقة، يستند على افتراض ثبات القيمة السوقية للديون طويلة الأجل وتكون مساوية لقيمتها الدفترية. وعليه فإن (MVA) تكون مساوية إلى الفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين.

$$MVA = MVE - BVE$$

إذ أن

MVA: القيمة السوقية المضافة.

MVE: القيمة السوقية لأسهم الشركة (عدد الأسهم * سعر السهم).

BVE: القيمة الدفترية لحقوق المالكين وكما تظهر في الميزانية العمومية للشركة.

وطبقاً لهذه الصيغة فإن (MVA) الموجبة تعني أن الشركة تخلق قيمة وتساعد على زيادة ثروة المساهمين، وبالتالي زيادة قيمة رأس المال المستثمر في حين أن (MVA) السالبة تعني فشل الشركة في زيادة ثروة المساهمين

وبالتالي سوف تتخفف قيمة رأس المال المستثمر.¹

2. طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية للشركة:

وفق هذه الطريقة فإن القيمة السوقية المضافة ماهي القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للشركة والمتوقعة خلال عمرها الإنتاجي، بمعنى آخر هي خصم للتدفق الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة للشركة خلال الزمن.¹

¹ عدنان تابه التعبي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: اتهامات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص: 145-147.

المبحث الرابع: التنبؤ بالفشل المالي

تهدف عملية التنبؤ بالفشل المالي إلى معرفة مستقبل المؤسسة وتقديره باستعمال عدة نماذج وفي هذا المبحث سنقوم بإعطاء مفهوم الفشل المالي وأنواعه وفترات حصوله، وكذا أسبابه بالإضافة إلى ذكر بعض النماذج الخاصة بالتنبؤ بفشل المؤسسة

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي

هناك عدة تعاريف للفشل المالي تختلف حسب اختلاف آراء الباحثين وفيما يلي عرض لبعض التعاريف:

التعريف الأول:

الفشل المالي مصطلح استخدمه الباحث جون ارجنتي في عام 1986 م، حيث عرفه بأنه "العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي".²

التعريف الثاني:

"إن الفشل المالي هو تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني، والتي تعني كما سبق الإشارة لذلك عدم قدرة المشروع على مواجهة وصداد التزاماته المستحقة للغير بكامل قيمتها،

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص: 265

² ابن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2010/2011، ص: 113.

حيث تكون أصوله اقل من قيمتها الحقيقية من قيمة خصومه، الأمر الذي يصل بالمشروع في أغلب الأحيان إلى حالة الإفلاس".¹

التعريف الثالث:

يعرف الفشل بأنه " عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها المالية، بمعنى تصنف مؤسسة على انها فاشلة إذا ظهرت أحد الأعراض التالية: العجز عن تغطية التكاليف، حالة السحب على المكشوف، عدم القيام بتوزيعات الأرباح"²

التعريف الرابع:

يعرف الفشل على أنه "الوضع الذي تكون فيه التدفقات النقدية التشغيلية غير كافية لتغطية الالتزامات قصيرة الأجل وهنا تجبر الشركة على اتخاذ قرارات تصحيحية، وقد يؤدي الفشل إلى إعادة الهيكلة المالية بين الشركة والدائنين".³

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن الفشل المالي هو:

¹ رقائقية فاطمة الزهراء، حليني حكيمة، مساهمة المعلومة المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محل الشريف مساعديّة - سوق أهراس - يومي 22 - 23 ماي 2012، ص:

² رحيش سعيدة، شعيب شنوف، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي Sherrod و Kida، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، المجلد 5، الصادرة عن جامعة بشار، ص: 558

³ عادل محمد توفيق الحراشنة، التنبؤ بالفشل المالي وتقييم الملائمة المالية طويلة الأجل باستخدام نموذج التمان، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 1، المجلد 1، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية، جوان 2018، ص: 67

عجز المشروع على تسديد الالتزامات حيث تكون إيرادات المؤسسة اقل من نفقاتها، مما يؤدي إلى حالة الفشل المالي.

المطلب الثاني: أنواع الفشل المالي وفتراته

توجد أنواع من الفشل المالي الذي قد يصيب الشركة كما انه يمر بفترات سنتطرق لها في هذا المطلب

الفرع الأول: أنواع الفشل المالي

هناك ثلاثة أنواع للفشل المالي وهي:

الفشل الاقتصادي: هو العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المحقق

على رأس المال من متوسط تكلفة رأس المال، أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقما سالبا.

لذلك يقصد بالشركة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي، تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، ويقل معدل الفائدة على الاستثمار بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة، لأنه يحصل بغض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليها من التزامات.

الفشل المالي أو القانوني: هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين، فالإتجاه الأول يتمثل في حالة عدم

كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي ويقصد به عدم قدرة الشركة على تغطية ديونها ودفع مصاريفها المستحقة لضعف قدراتها الإيرادية، أي عدم قدرتها عن الحصول على الأموال اللازمة والضرورية.

الفشل الإداري: هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها. وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن

ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف والملائمة مع البيئة الخارجية، وتعديل خططها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.¹

الفرع الثاني: فترات الفشل المالي:

تمر الشركة التي تتحدر إلى الفشل المالي بفترات تتمثل بالآتي:

1. فترة النشوء: إن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة، وإنما تكون هناك العديد من المؤثرات التي تؤدي إلى حدوثه ويمكن معالجتها من طرف الإدارة كالتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتزايد المنافسة، بالإضافة إلى عدة أسباب أخرى، وغالبا ما تحدث خسارة في هذه المرحلة إذ أن إعادة التخطيط في هذه المرحلة يكون أكثر فعالية.

2. فترة عجز النقدية: تعاني الشركة في هذه الفترة من صعوبة تحويل موجوداتها إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة، ومن الممكن ألا تحدث الخسارة في هذه المرحلة وإنما تستمر لأيام أو شهور.

3. فترة الإعسار المالي: في هذه المرحلة تصبح الشركة في عسر مالي إذ تكون غير قادرة على الحصول على تمويل من مصادرها لسد التزاماتها التي حل ميعاد استحقاقها، وعند هذه النقطة قد تلجأ الإدارة إلى أساليب مالية جديدة وهذا ما يؤدي إلى احتمال ضئيل لاستمرار الشركة ونموها.

4. فترة الإعسار الكلي: تعد هذه الفترة نقطة حرجة في حياة الشركة، فلا يمكن للشركة تجنب الاعتراف بالفشل إذ تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة الأصول ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.²

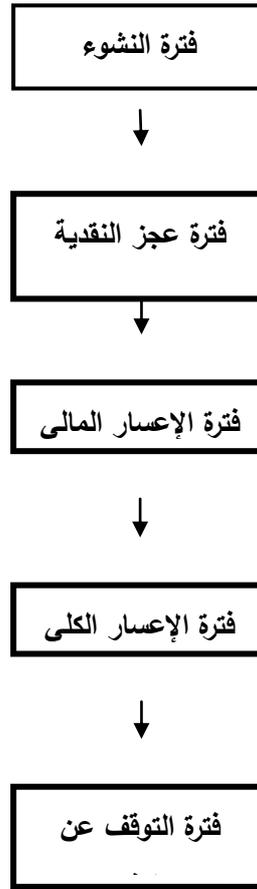
¹ سليم معماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي رايح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، 2014/2015، ص ص: 45-46.

² رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 10، المجلد 5، 2013ء ص ص: 461-462

5. مرحلة التوقف عن الدفع: تتميز هذه المرحلة بعدم القدرة على سداد الفائدة والديون أو الدفعات الأساسية حسب ما هو مخطط له في جدول القرض، إذ أن تاريخ الاستحقاق هو الفارق المميز بين ظاهرتي العسر والتوقف عن الدفع.¹

وفي ما يلي ملخص لفترات الفشل المالي:

الشكل رقم 2-4 فترات الفشل المالي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق

¹بوضياف صفاء، شور مؤشرات تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 1، المجلد 13، الصادرة عن جامعة البليدة 2، جوان 2018، ص: 297

المطلب الثالث: أسباب الفشل المالي

ركزت معظم الدراسات التي تعرضت إلى أسباب الفشل إلى أنها ترجع إلى عدة عوامل أهمها:

أ- الأسباب الداخلية: وهي كما يلي:

1. ضعف إدارة الشركة
2. عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع والإنتاج، بالإضافة إلى اللجوء إلى تكنولوجيا تشغيلية غير متطورة.
3. الاعتماد الكلي على مصادر التمويل المقترضة كأساس في تمويل الاستثمار في الموجودات؛
4. عدم كفاءة إدارة البيع في تحصيل المستحقات من المبيعات الآجلة وغيرها؛
5. انخفاض في القدرة الإنتاجية للشركة وذلك بسبب وجود عطل على مستوى خطوط الإنتاج، مما يعني أن السياسة الإنتاجية المتبعة غير سليمة؛
6. صعوبة تصريف منتجات الشركة، وانخفاض القدرة التسويقية، وهذا ما يؤدي إلى تباطؤ مستوى المبيعات وبالتالي انخفاض الإيرادات؛
7. انخفاض القدرة التحصيلية للشركة يؤدي إلى انخفاض أرباحه، أي عدم تناسب الأرباح مع مصاريف البيع؛¹

¹ عثمان عبد القادر حمه أمين، وآخرون، أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر والفشل المالي للشركات المساهمة، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد 3، المجلد 1، الصادرة عن جامعة محل بن احمد وهران 2، ص: 198.

ب- الأسباب الخارجية:

تنتج عن المنافسة الشديدة، والظروف الاقتصادية عامة بالإضافة إلى القرارات الحكومية، وكذا حدوث تقلبات حادة في أسعار الصرف. وهناك مجموعة من المؤشرات على احتمالية فشل المؤسسة منها:

1. تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية
2. الاختلال في الهيكل المالي للمؤسسة؛
3. عدم القدرة على المنافسة
4. ضعف الرقابة على رأس المال ، مما يؤدي إلى ارتفاع مستمر في حجم الديون وإعادة جدولتها؛
5. ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة المؤسسة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي؛
6. فشل المؤسسة في التعرف على الأنشطة المربحة، والتأخير في دفع مستحقات الموردين؛
7. عدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة، مما يؤدي إلى اقتطاع احتياطات كبيرة لمواجهة الخسائر؛
8. التأخير في إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح، مما يؤثر على معرفة الوضع الحقيقي

للمؤسسة¹

¹ ماجدة عبد المجيد احمد، هلال يوسف صالح، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، المجلد 17، الصادرة عن جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016، ص: 120.

المطلب الرابع: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

هناك عدة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي وفيما يلي بعض النماذج المستعملة

الفرع الأول: نموذج Altman:

قام Altman في سنة 1977 بتطوير نموذج Zeta وهو ما يعرف بالجيل الثاني للشركات في القطاع الخاص، وذلك بإجراء الدراسة على عينة من الشركات الفاشلة وشركات أخرى ناجحة خلال الفترة من 1969 إلى 1975،

إذ قام باستخدام طريقتين لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل 28 نسبة مالية، وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز، حسب الصيغة التالية:

$$z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107 X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$

والنسب المستعملة في هذا النموذج هي:

$$X_1 = \text{رأس المال العامل} / \text{مجموع الأصول المادية؛}$$

$$X_2 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الأصول المادية}$$

$$X_3 = \text{الربح قبل الفوائد والضريبة} / \text{مجموع الأصول المادية؛}$$

$$X_4 = \text{القيمة الدفترية لحقوق المساهمين} / \text{مجموع الخصوم؛}$$

$$X_5 = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول المادية.}$$

إذا كان رصيد المؤشر Z ايساوي

2.9 أو أكبر، فإن الشركة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس، أما إذا كانت القيمة اقل من

1.23، فإن المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس.¹

الفرع الثاني: نموذج كيدا Kida:

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل هو النموذج الذي توصل إليه Kida عام 1980، ومن خلاله

اعتمد - بعد دراسة على خمس نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي، في المؤسسة وهي:

1- نسب صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / مجموع الأصول x1

2- نسب جملة حقوق الملكية/ مجموع الخصوم x2

3- الأصول الجارية الخصوم الجارية x3

4- نسبة المبيعات / مجموع الأصول x4

5- خزينة الأصول / مجموع الأصول x5

وعلى وفق هذه النسب المختارة تمكن kida من صياغة نموذج الأتي للتنبؤ بالفشل وهو:

$$Z = 1,04X1 + 0.42 X2 - 0.46 X3 - 0.463 X4 + 0.271 X5$$

وعلى وفق متغيرات هذا النموذج، فإن احتمالات الفشل التي تتعرض لها المؤسسة تزداد كلما كانت قيمة

1 مقدار سالب وتندعم إذا كانت القيمة موجبة، وقد اتسم هذا النموذج بقدرة تنبؤية عالية لاحتمالات الفشل

تصل إلى 90 % قبل السنة من حدوث الفشل.¹

¹شعيب شئوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ifts، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص247.

الفرع الثالث: نموذج Sherrod 1987:

يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات، حسب الصيغة التالية:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

حيث أن:

$$X_1 = \text{رأس مال العامل} / \text{مجموع الأصول}؛$$

$$X_2 = \text{خزينة الأصول} / \text{مجموع الأصول}؛$$

$$X_3 = \text{مجموع حقوق المساهمين} / \text{مجموع الأصول}؛$$

$$X_4 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الأصول}؛$$

$$X_5 = \text{مجموع الأصول} / \text{مجموع الخصوم}؛$$

$$X_6 = \text{مجموع حقوق المساهمين} / \text{الأصول غير الجارية}^2؛$$

وبناء على عدد نقاط Z يجري تصنيف الشركات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرارية وهذه الفئات هي:

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 309 - 310.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 101 - 102.

جدول رقم : نموذج Sherrod 1987

الفئة	الشركة	Z
الفئة الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$25 \leq z$
الفئة الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$25 > 20 \leq z$
الفئة الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$25 > 5 \leq z$
الفئة الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$25 > 5 \leq z-$
الفئة الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$25 < z-$

الفرع الرابع: نموذج springate 1978:

بني هذا النموذج على أربع نسب مالية حصلت على نسبة 92.5 % في قدرتها على التمييز بين 20 مؤسسة ناجحة و 20 مؤسسة أعلنت إفلاسها أو تصفيتها حيث الصيغة الرياضية له:

$$Z = 1.03 X_1 + 3.07 X_2 + 0.66 X_3 + 0.4X_4$$

حيث أن:

X1 : رأس المال العامل / مجموع الأصول الملموسة؛

X2 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول الملموسة؛

X3 : الأرباح قبل الضرائب الخصوم الجارية؛

X4 : صافي المبيعات / مجموع الأصول الملموسة.

وتوصل الباحث إلى أن زيادة قيمة Z عن 0.862 تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة، وان انخفاضها عن هذه القيمة تشير إلى أنها مهددة بخطر الإفلاس.¹

¹رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، العدد 5 ، المجلد 37، 2015 ، ص 140 .

الخلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يتضح انه لتقييم الأداء المالي للمؤسسة يتوجب الاعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المالي حتى يكون تقييمها لأدائها جيدا نتيجة للانتقادات التي وجهت للمقاييس التقليدية، فهذه الأخيرة لا تساهم في تحديد الريح الحقيقي للمؤسسة، كما أن هناك بعض المفاهيم الإدارية الحديثة التي تساهم بشكل كبير في معرفة الأداء المالي للمؤسسة. وعليه فإن الأساليب الحديثة من قيمة اقتصادية مضافة وقيمة سوقية مضافة تعتبر من أهم المقاييس التي يتم اعتمادها كونها تأخذ تكلفة رأس المال في الحسبان، وهذا يدل على أن الأساليب تتطور وتختلف حسب الغاية.

كما تعتبر نماذج التنبؤ بالفشل المالي من أهم النماذج التي تساهم بشكل كبير في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقيس درجة الفشل وتكشف عنه، وذلك للعمل على تحسين الأداء المالي.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة

العتاد الصحي

تمهيد

سنحاول في هذا الفصل تقييم الأداء المالي لمؤسسة العتاد الصحي (EIMS)، و للوصول إلى ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تقديم عام حول المؤسسة من خلال إعطاء لمحة تاريخية عن المؤسسة و تحديد مهامها و تقديم هيكلها التنظيمي، بالإضافة إلى تقييم توازنها المالي من خلال إعداد الميزانيات المالية و حساب رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة الصافية، كما سوف نقوم بتقييم السيولة و اليسر المالي للمؤسسة عن طريق حساب نسب السيولة و نسب التمويل بالإضافة إلى تقييم المردودية و إنشاء القيمة من خلالها سوف نقوم بإعداد جدول حسابات النتائج و حساب نسب المردودية و نسب النشاط.

المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي

وقفنا لأن تكون دراستنا التطبيقية في مؤسسة العتاد الصحي بمليانة، و سوف نتطرق في هذا المبحث لعرض تقديم عام حول المؤسسة بصفة عامة، و نقوم بدراسة نشاطها من خلال هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة.

إن لإجراء دراسة تحليلية حول المؤسسة يستوجب التعرض إلى تاريخها التأسيسي ونمط التسيير المعمول داخلها ، بالإضافة إلى تطور الهيكل التنظيمي لها كما أن المعلومات التي تحصلنا عليها من المسؤولين توضح التطورات التي لخصنا ها في هذا المطلب.

1-1:نشأة و مراحل تطور المؤسسة:

قبل التطرق إلى نشأتها يجب القول أنها فرع تابعة للمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية وهي تقع بولاية تيزي وزو، تضم عدة وحدات وفرع موزعة عبر التراب الوطني من بينها فرع (ENIEM :
(Entreprise National Des Industries ELéctro – Ménagés)

مليانة (المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي) وهي محل دراستنا التطبيقية.

EIMS بعدة تحولات شملت أجهزتها الداخلية وكذا أعمالها، فقد كانت :

مؤسسة وطنية للمواد المنفعية المعدنية حيث نشأة بالأمر 236/67 المؤرخ في ديسمبر 1967، حيث تمحورت أعمالها في صناعة و تركيب المواد المعدنية الحرارية ، وعلى اثر برنامج 1974_1977 أسس مشروع وحدة الطرق و الطلاء .

1-2: تعريف المؤسسة:

المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي - فرع مليانة- تقع في مدخل مدينة مليانة على طريق عين التركي مساحتها الإجمالية تقدر ب 81.907 متر مربع وهي مزودة بسلسلة إنتاج تعمل 08 ساعات يوميا و05 أيام في الأسبوع (الجمعة والسبت عطلة) وتحتوي على الأقسام التالية:¹

1- الجناح الإداري؛

2- مخزن المنتجات تامة الصنع، وأخرى لتخزين المواد الأولية؛

3- ورشة الصناعية والتصليح؛

4- ورشة الإنتاج.

إضافة إلى وحدة تجارية بيع بقيق بعين الدفلى، وتظم حاليا 122 عاملا موزعين على عدد من المصالح متناسقة فيما بينها لمتابعة الإنتاجية من أول مرحلة إلى عملية ما بعد البيع أما عن طبيعتها القانونية فهي لا تزال تخضع للقطاع العام في شكل شركة ذات أسهم.

المطلب الثاني: مهام المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي.

إن المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي - فرع مليانة كغيرها من المؤسسات الإنتاجية لها عدة مهام تتمثل في إنتاج مجموعة الأدوات الصحية المتمثلة في :

حوض مغسل فردي 600 ملم / 485ملم مصنوعة من الفولاذ مطلي مرتين بالخوف على كل الألوان وحسب الطلب؛

¹ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

مغسل جماعي 1200 ملم / 485 ملم هو الآخر مطلي مرتين ومصنوع من الفولاذ ويوجه هذا المنتج إلى المدارس والجامعات والمؤسسات العمومية؛

مصرف مياه مطبخ إينوكس 500 ملم / 1200 ملم سمك الورقة (1ملم) مصنوع من قطعة واحدة ودون تلحيم؛ مصرف مياه مطبخ من الفولاذ مطلي بالخوف : - 100 ملم / 600 ملم (حوض واحد)؛

1200 ملم / 500 ملم (حوضين)؛ حوض مرش الحمام².

وقد تم إعادة فتح ورشة إنتاج المدفآت حيث قدرت ب 2000 وحدة لموسم 2009 و كان ذلك حسب الطلب .

كما أن هناك عمل ثانوي تقوم به المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي - فرع مليانة - حيث يتم على مستواها نقل المنتجات الكهرومنزلية إلى نقط البيع بعين الدفلى بيعها، كل هذه المنتجات المختلفة تباع بمقاييس معين و ألوان مختلفة إضافة إلى كل القطع الملحقة.

المطلب الثالث: مصالح المؤسسة وهياكلها التنظيمي.

3-1: مصالح المؤسسة:

للمؤسسة عدة مديريات ومصالح تتطوي تحت هيكلها التنظيمي الذي تدير عليه وذلك كما يلي:

3-1.1: المدير العامة: مسؤوليتها تنفرع إلى مجموعة مصالح وهي :

مصلحة مراقبة النوعية: يسهر على سير المصلحة ثلاثة موظفين وهم: رئيس المصلحة ومساعدة مهمتهم مراقبة النوعية والجودة المطلوبة في المنتج عبر مراحل التصنيع ومدى قبوله للبيع وكذا مطابقته للمواصفات المرغوبة، وذلك دون إغفال الموارد الأولية المستعملة علما أن المؤسسة متحصلة على شهادة الجودة ايزو 9001/2008

² وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

مصلحة الأمن والوقاية: تتكون هذه المصلحة من أعوان أمن يقسمون حسب نوبات العمل وذلك للسهر على أمن الوحدة ليلا ونهارا، وفريق آخر منهم مكلفون بمراقبة مدى أمن العمال في خط الإنتاج من حيث إرتداء الملابس اللازمة لعمل وأحذية خاصة، القفازات و واقى الفم والنظارات لمنع دخول الطلاء إلى العين.

وعلى ذلك يمكن تصنيف العمال حسب الدرجات وجيب السلم الإداري كما يلي :

إطار سامي بدرجة إطار بدرجة ما بين 15 و 19 عاون مهارة ما بين 11 و 14 عاون تنفيذ (عادي) بدرجة ما بين 7 إلى 10.

3-2.1: مديرية الإدارة والمالية: مكلفة بتسيير الأعمال المالية والإدارية للمؤسسة، ويعتبر العمود الفقري في خلق التوازن بين المصالح إذا تتسق و تخطط البرامج التي تعتمد عليها المؤسسة في أمورها وتضم مصلحتين تابعتين لها وهما:

إدارة الموارد البشرية ، الإدارة العامة والشؤون القانونية:

يتركز عمل أعضائها المتكون من ثلاثة عمال هم رئيس المصلحة الذي مهمته التنسيق بين مختلف الوظائف الرئيسية و تمثل المؤسسة أمام الجهات الإدارية والقضائية والمسير الاجتماعي ومسير العمال و الأجر.

أما مسير العمال و الأجر توكل له مهمة مراقبة الحركة اليومية للعمال من بداية النشاط اليومي إلى نهايته، تسل العطل إعداد كواشف الراتب والعلاوات، أما بالنسبة للمسير الاجتماعي فهو يهتم بالجوانب الاجتماعية للعمال من التأمينات و الضمان الاجتماعي أضف إلى ذلك فرع الوسائل العامة.

مصلحة المحاسبة والمالية:

تقوم هذه المصلحة بتسجيل كل المدخلات والمخرجات من و إلى المؤسسة سواء كانت مواد أولية أو لوازم استثمارات في حساباتها الخاصة على الشكل نقد كما أنها متفرعة إلى عدة جوانب: الصندوق البنك، المشتريات المبيعات، الخدمات، الأجور، الاستثمارات.

وتترجم هذه الجوانب في نهاية كل سنة إلى ميزانية ختامة و تحليلات حسابية لكل حساب بحيث تكون هذه الأرقام مطابقة مع المخزون (مواد أولية) البنك و الصندوق و الجرد لنهاية السنة وتنقسم إلى فرعين : المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية.

مدير الإنتاج و الاستغلال:

مختصة أساسا في مراقبة سير عملية الإنتاج و دورته الإنتاجية ابتداء من دخوله إلى المصنع (الإنتاج) كمادة أولية على أن يصبح تام الصنع، ويضم هذا القطاع أربع خطوط عبر ورشتي الإنتاج بالإضافة إلى مصلحة الصيانة.

ورشة الطرق: Atelier d'emboutissage:

في هذه الورشة يأخذ المنتج شكله المناسب، إذا تمر عملية الإنتاج فيها ثلاثة خطوط وهي :
*** الخط الأول:** يحتوي على ضاغطة من الحجم الكبير بقدر 1600 طن وضاغطة من الحجم المتوسط بقدر 600 طن متخصصة في إنتاج حوض الحمام، ويكون التحكم بإصاق الطع الثانوية لتسهيل عملية رفع المواد المطروقة.

*** الخط الثاني:** يحتوي على ثلاثة ضاغطات و هذا الخط مختص في إنتاج باقي المنتجات الأخرى:

* الأولى بطاقة 600 طن؛

* الثانية بطاقة 500 طن؛

* الثالثة بطاقة 315 طن³.

*** الخط الثالث:** متخصص في صنع القطع الصغيرة مثل: أرجل حوض حمام.

ورشة الطلي: ATELIER D'EMAILLAGE:

مهمتها إكمال عمل الورشة السابقة، وهي تحتوي على الخط الرابع للتنظيف و العمل فيها يتم على مستويين :

- لما تصل القطعة من ورشة الطرق يتم تنظيفها من الزيوت والصدأ و تجهيزها لعملية الطلاء الأولي (الطلاء الأسود).

- بعد الطلاء الأولي تمر السلعة لتجفف، تم تمرر ثانيا لآخذ اللون المطلوب، وبعد عملية التجفيف الثانية تصبح القطعة تامة الصنع، إذا توضع مباشر في حاويات خشبية سعة الواحدة 20 قطعة.

³ وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

يحتوى قسم الإنتاج على تجهيزات مختلفة من الفرن: مكابح، ضاغطات، رافعات، وهو بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 500 قطعة في اليوم، ويبلغ عدد عمال هذا القسم عامل (عمال ورؤسائهم).

مصلحة الصيانة:

حسب طبيعة عمل هذه المصلحة فهي على علاقة مباشرة مع مختلف مصالح الوحدة إذا توكل لها صيانة كل الاستثمارات من معدات و أدوات التدخل في حالة وجود أعطال، (انجاز مخططات الآلات العادية والكهربائية)

تتكون هذه المصلحة من 17 عامل وهم: رئيس المصلحة، محضر وباقي العمال مقسمون حسب مهامهم من خراطة و الصيانة التلقائية (الوقاية والتدخلات الصغيرة، مراقبة الطاقة الكهربائية، الغاز و المياه) ضبط الآلات، ميكانيك، تلحيم و ثلاث سائقين.

3-1-3: المديرية التقنية التجارية:

1 - مصلحة التجارية: هي المصلحة المختصة أساسا في تصريف المنتج عبر نقاط البيع المختلفة

ويكون البيع بالجملة والتجزئة و بالنسبة لعدد العمال التابعين للمصلحة وهم:

- رئيس المصلحة: وهو المسؤول عنها والمكلف بالبحث عن الزبائن؛

- رئيس فرع البيع؛

- مسير المخزونات و التوزيع.

ويعتمد في تحديد سعر البيع على سعر الشراء للمواد الأولية بما فيها التكاليف الملحقة وهامش الربح أدناه 10% و أقصاه 25%.

2 - مصلحة المخزونات والتموين: مهمتها الأساسية هي تموين المؤسسة بالمواد الأولية اللازمة للإنتاج

من صفائح حديدية وطلاء و مواد أخرى خاصة بالإدارة، وتعتمد في ذلك على موردين من داخل الوطن وخارجه.

يشرف على هذه المصلحة أربعة عمال رئيس المصلحة تحتوي على ثلاث مخازن: مخزن للمواد الأولية بكل أنواعها، مخزن قطع الغيار ووسائل النقل، وقسم المشتريات مهمته تحرير طلب الشراء بعد استلام طلب التموين من مسير المخزون قسم تسيير المخزونات مهمته مراقبة حركة المخزونات و إعداد تقارير يومية لها.

: 3EIMS-2: الهيكل التنظيمي لمؤسسة

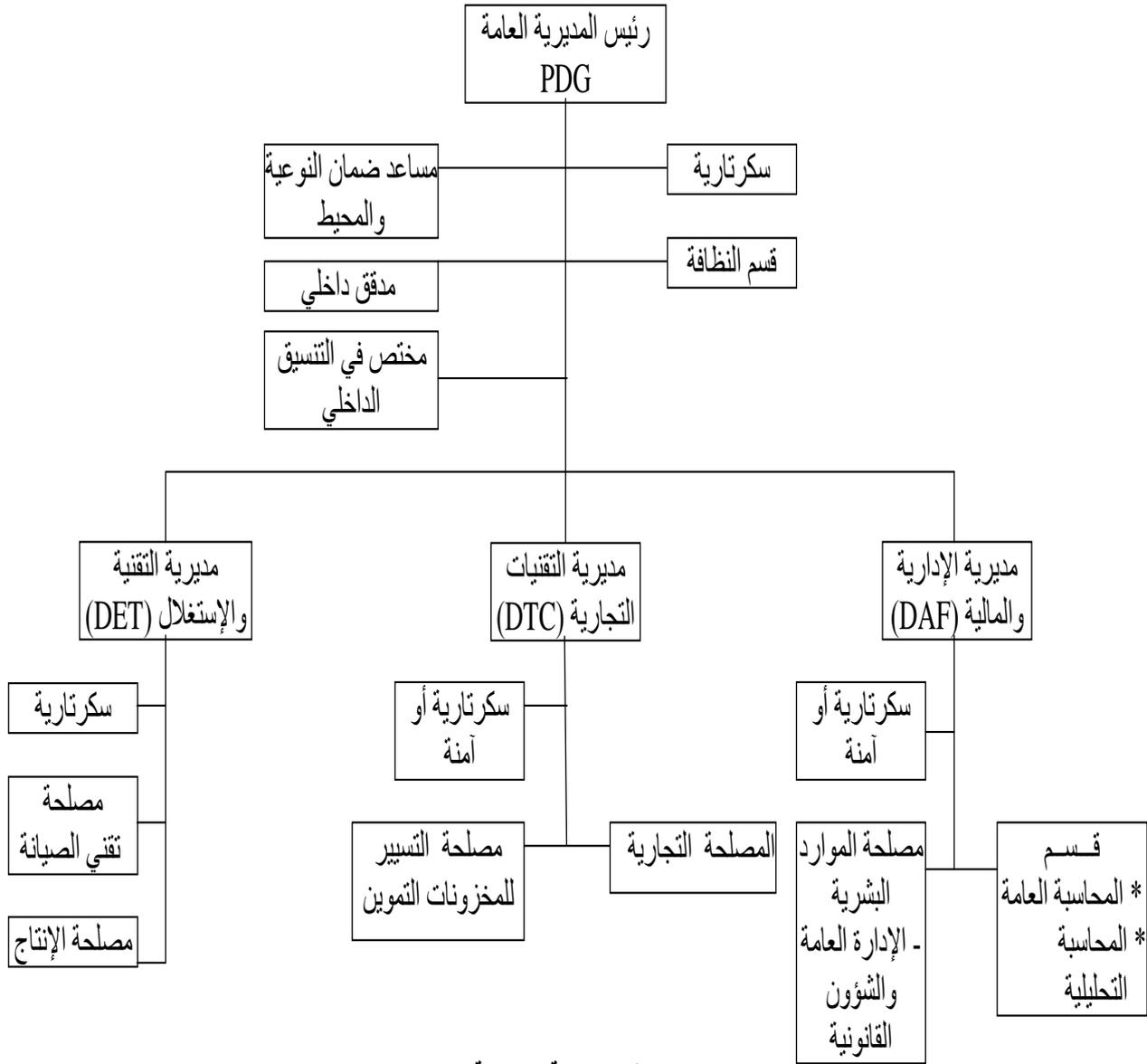
يبرز الهيكل التنظيمي صورة عامة عن مختلف العلاقات التي تربط العديد من مراكز اتخاذ القرار ونقاط تنفيذها وبالنظر إلى مختلف الاتجاهات المعتمدة كمسارات للاتصال فيها بينما، مع العلم أن تصميمه مرتبط على حد كبير بتحقيق أهداف المؤسسة لذلك لابد يستجيب هذا الهيكل لمختلف ما تسعى للوصول إليه.

وما يتميز به الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية للعتاد الصحي * فرع مليانة * هو تعرضه للعديد من التغيرات والتعديلات سواء الإضافة أو النقصان، وذلك ليتجاوب مع المتغيرات والمتطلبات الجديدة لتسيير وللبيئة على الصعيد الداخلي والخارجي .

فالهيكل التنظيمي للمؤسسة الصناعية للعتاد الصحي فرع مليانة محل الدراسة لم يخالف هذه القاعدة إذا عرف بعض التغيرات والتعديلات منذ نشأتها.

وعليه ركزنا اهتمامنا على الهيكل التنظيمي الذي استقرت عليه المؤسسة في الآونة الأخيرة فإننا نجده مكونا من المديرية العامة، وثلاث مديريات فرعية تضم المصالح ويمكن توضيح ذلك أكثر في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة (EIMS). Organigramme de la Société (EIMS).



المصدر: وثائق داخلية لمؤسسة EIMS

المبحث الثاني: محدودية استخدام الادوات التقليدية للتحليل المالي لتقديم الاداء المالي للمؤسسة

المطلب الأول: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

-سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات التالية (2014،2015،2016).

الجدول رقم (01) يعرض جانب الأصول للسنوات 2014،2015،2016.

2016		2015		2014		البيان/ السنوات
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	الأصول
35.88	241435677.68	39.40	259336730.36	40.14	258039343.35	الأصول غير الجارية
64.18	432633563.15	60.59	398867595.41	59.85	384669118.88	الأصول الجارية
36.70	247420784.50	31.18	205276286.72	39.56	254238965.49	قيم الاستغلال
10.49	70742054.02	10.01	65914155.64	5.48	35258922.44	قيم قابلة للتحقيق
16.98	114470724.63	19.40	127677153.05	14.80	95171230.95	قيم جاهزة
100	674069240.83	100	658204325.77	100	642708462.23	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

هذا الجدول يمثل جانب الأصول من ميزانية مؤسسة العتاد الصحي مليانة للسنوات (2014،2015،2016).

جانب الأصول:

نلاحظ أن أصول المؤسسة لسنة 2015 قد ارتفعت بالنسبة لسنة 2014، وهذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع الأصول الجارية وانخفاض الأصول غير الجارية، وإذا دققنا سبب ارتفاع الأصول الجارية نجد السبب هو ارتفاع القيم الجاهزة.

أما في سنة 2016 نلاحظ أن أصول المؤسسة ارتفعت مقارنة لسنة 2015، وهذا الارتفاع يعود إلى ارتفاع الأصول الجارية، ويعود سبب ارتفاع الأصول الجارية إلى ارتفاع قيم الاستغلال

الخصوم:

الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية.

الجدول رقم (02) التالي يعرض جانب الخصوم للسنوات 2014، 2016، 2015.

2016		2015		2014		البيان/ السنوات
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	الخصوم
91.46	616568261.05	92.89	611407351.27	96.47	620044141.2	الأموال الدائمة
62.80	423360282.59	58.63	385920684.32	61.52	395412766.4	الأموال الخاصة

28. 66	193207978.46	34. 25	225486666.95	34. 95	2244631374. 76	الخصوم غير الجارية
8.5 3	57500979.78	7.1 1	467969974.50	3.5 2	22664321.03	الخصوم الجارية
100	674069240.83	100	658204325.77	100	642708462.2 3	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

هذا الجدول يبين جانب الخصوم من ميزانية مؤسسة العتاد الصحي مليانة للسنوات 2014،2015،201.

جانب الخصوم:

نلاحظ ارتفاع خصوم المؤسسة لسنة 2015 مقارنة بسنة 2016، ويعود هذا الارتفاع في الخصوم الجارية والخصوم غير الجارية وانخفاض الأموال الخاصة.

أما في سنة 2016 نلاحظ ارتفاع الخصوم الجارية وانخفاض الأموال الخاصة.

أما في سنة 2016 نلاحظ ارتفاع الخصوم مقارنة بسنة 2015، وهذا راجع لارتفاع الأموال الخاصة، وانخفاض الخصوم الجارية، وارتفاع الخصوم الجارية.

2- حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة.

حساب رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل مؤشرا هاما للتحليل وتقييم لتوازنات داخل المؤسسة، وكما سبقنا الإشارة هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل:

سنقوم بعرضها جميعا من خلال الجدول رقم (03) التالي:

2016	2015	2014	البيان/السنوات
616568261.05	611407351.27	62004414.2	الأموال الدائمة
241435677.68	259336730.36	258039343.35	الأصول غير الجارية
375132583.37	352070620.91	362004797.85	
423360282.59	385920684.32	395412766.44	الأموال الخاصة
241435677.68	259336730	258039343.35	الأصول غير الجارية
181924605	126583954	13737423	رأس المال العامل الخاص
432633563.15	398867595.41	384669118.88	مجموع الأصول الجارية
432633563.15	398867595.41	384669118.88	رأس المال العامل الإجمالي.
193207978.46	2295486666.95	224631374.76	خصوم غير جارية
57500979.78	46796974.50	224631374.76	خصوم جارية
2507089958	272283641	22664321.03	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه:

2-1 بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم ارتفع في سنة 2014، ثم انخفض في سنة 2015 نتيجة ارتفاع الأصول غير الجارية، وانخفاض الأموال الدائمة، ثم ارتفع سنة 2016 نتيجة انخفاض الأصول غير الجارية، وارتفاع الأموال الدائمة، لكنه بقي موجب خلال فترة الدراسة، وهذا ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وهو ما يعتبر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها غير الجارية انطلاقاً من أموالها الدائمة، وقدرتها تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة، مع آجال استحقاقية الديون قصيرة الأجل.

2-2 بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة، حيث أنه ارتفع في سنة 2014، ثم انخفض سنة 2015 نتيجة ارتفاع الأصول غير الجارية وانخفاض الأموال الخاصة، ثم ارتفع سنة 2016 نتيجة انخفاض الأصول غير الجارية وارتفاع الأموال الخاصة، وهذا يعني أن أموال المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية، وهو مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

2-3 بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:

إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

2-4 بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

نلاحظ أن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً، أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة.

2-5 احتياجات رأس المال العامل:

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتا ومدينوها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) ، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجته المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة.

الاحتياج من رأس المال: احتياجات الدورة- موارد الدورة احتياج رأس المال = (قيم الاستغلال +قيم محققة) - (الديون قصيرة الأجل -سلفات مصرفية).

الجدول رقم (04): احتياجات رأس المال العامل.

البيان/ السنوات	2014	2015	2016
قيم الاستغلال	254328965.49	205276286.72	247420784.50
قيم محققة	35258922.44	65914155.64	70742054.02
احتياجات الدورة	289497888	271190442	318162839
ديون قصيرة الأجل	22664321.03	46796974.50	57500979.78
موارد الدورة	22664321.01	46796974.50	57500979.78
احتياجات ر.م.ع	266833567	224393468	2606618959

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل السنوات، حيث شهدت انخفاض في سنة 2015 ثم ارتفع سنة 2016، وهذا راجع إلى أن كل احتياجات التمويل تستلزم على المؤسسة برفع قيمة احتياجات التمويل عن طريق رفع قيمة المخزونات، أو رفع قيمة الحقوق لدى الغير.

2-6 حساب الخزينة:

الخزينة هي مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال.

والخزينة تحسب كما يلي = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (05): الخزينة الصافية للمؤسسة.

البيان/ السنوات	2014	2015	2016
رأس المال العامل	362004797.85	352070620.91	375132583.37
إ.ر.م.ع	266833567	224393468	260661859
الخزينة	95171230.9	127677153	114470724

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

نلاحظ أن الخزينة خلال كل السنوات موجبة، وهي وضعية جيدة للمؤسسة ، بحيث نلاحظ ارتفاع قيمة الخزينة في سنة 2015 وهذا راجع إلى ارتفاع في قيمة القيم الجاهزة خلال تلك السنة ثم انخفاضها سنة 2016 ويعود السبب إلى انخفاض في القيم الجاهزة.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية في التحليل المالي

من خلال الميزانيات المالية المختصرة السابقة سنقوم بحساب مختلف النسب المالية:

1- حساب نسب السيولة:

سنقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من اجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، من خلال الجدول التالي يتم التعرف أعلى نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة، من خلال الجدول رقم (06) التالي:

البيان /السنوات	العلاقة	2014	2015	2016
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية الخصوم الجارية	16.97	8.52	7.52
نسبة السيولة المختصرة	الأصول الجارية- المخزون الخصوم الجارية	5.75	4.13	3.22
نسبة السيولة الفورية	خزينة الأصول الخصوم الجارية	4.19	2.72	1.99

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة.

2- تحليل نسبة السيولة العامة:

3-1 نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تتراوح ما بين 7 إلى 16 من خلال السنوات الثلاث (2014 إلى 2016)، هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الاجل، وهذا يدل على وجود رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة.

3-2 تحليل نسبة السيولة المختصرة:

تقوم هذه البنية على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها، لان هذا الأخير اقل عناصر الأصول المتداولة سيولة.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح ما بين 4 إلى 5 وهي نسبة مرتفعة، ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى قيمة مدينو الاستثمارات، ومن اجل الوصول إلى النسبة النموذجية التي تتراوح ما بين 0.3 و 0.5، يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينوها،لانه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

3-3 السيولة الفورية:

هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع مخزونات أو تحصيل مدينيتها، وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة ما بين 0.2 و 0.3، ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية خلال السنوات الثلاثة مرتفعة جدا وتقدر بـ 4.19، 2.72، 1.99، وهذا يعني أن المؤسسة احتفظت بأموالها السائلة أكثر من حاجتها.

2- حساب نسب التمويل:

يوضح الجدول التالي مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة:

البيان / السنوات	العلاقة	2014	2015	2016
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	2.40	2.35	2.55
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	1.53	1.49	1.75
نسبة الاستقلالية المالية	$\frac{\text{رؤوس الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	1.60	1.41	1.68
نسبة القدرة على السداد	$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$	2.60	2.41	2.68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة

المطلب الثالث : التحليل باستخدام نسبة التمويل

• تحليل نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية، ومن خلال الحساب تبين أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها غير الجارية (الثابتة) من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة، وهذا يدل أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، لأن النسبة تفوق الواحد.

• تحليل نسبة التمويل الخاص:

تقيس مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وتشير النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاثة، إلى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، لأم النسبة أكبر من الواحد، وهذا يدل على أن المؤسسة مولت أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة، مما يدل أن المؤسسة متوازنة ماليا، وبالتالي وجود رأس مال عامل موجب.

• نسبة الاستقلالية المالية:

تقيس هذه النسبة قدرة استقلالية المؤسسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول ان هذه النسبة تتراوح ما بين 1.41 إلى 1.68، وهي نسبة جيدة باعتبارها أكبر من الواحد، اي ان المؤسسة قادرة على التسديد والاقتراض.

• نسبة القدرة على السداد:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على السداد، من خلال الحساب نجد أن النسبة تتراوح من 2.41 إلى 2.68، وهي نسبة جيدة باعتبارها أكبر من 2، أي أن المؤسسة لا تواجه صعوبات في سداد قيمة الفوائد و الديون حين يصل موعد استحقاقها.

خاتمة :

من خلال قيامنا بدراسة حالة المؤسسة وذلك بتحليل ميزانياتها باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومن هذه الدراسة تبين وبشكل واضح أهمية تطبيق التحليل المالي في المؤسسة ،لأنه تقنية هامة وخاصة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ولأنه يساعدهم على تحديد البديل الأفضل للمؤسسة وفي الوقت المناسب، ويمكن القول من الدراسة أن وضعية المؤسسة جيدة.



الخاتمة

العامّة

الخاتمة العامة:

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن التحليل المالي يعتبر الإطار الفعال في الإدارة المالية لأنه يساعد بشكل كبير في تحسين كفاءة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وذلك لاستعماله لعدة أساليب منها ما هو تقليدي ومنها ما هو حديث، بهدف الوصول إلى نتائج مالية مرضية من خلال معرفة نقاط القوة والضعف ومحاولة تقليدها.

إن عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية يحتل مكانة كبيرة لما له من أهمية في وقتنا الحاضر، حيث أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يتطلب استعمال بعض النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية وجدول حساب النتائج التي من خلالها يمكن معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، ويعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات المستعملة لمعرفة حقيقة الوضعية المالية التي تعيشها المؤسسة وذلك لأنه يستخدم النسب المالية المتعارف عليها، بالإضافة إلى اعتماده على أساليب حديثة كبديل جيد للأدوات التقليدية.

إن استخدام الأدوات الحديثة في التحليل المالي ساهمت بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على خلاف الأدوات التقليدية، حيث أن هذه الأدوات الحديثة التي تم اعتمادها في الجانب التطبيقي من الدراسة كان لها أثر في معرفة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة من خلال قياسها لقيمة المؤسسة الحقيقية والتنبؤ إذا كانت المؤسسة في حالة فشل مالي وبالتالي اتخاذ القرار في ظل غياب حالات عدم التأكد التي كانت سائدة في الأدوات التقليدية.

اختبار الفرضيات:

تأكيد الفرضية الرئيسية: تساهم أدوات التحليل المالي الحديثة بشكل فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال الدور الهام الذي تقوم به وذلك بمعرفة الوضع المالي للمؤسسة واكتشاف نقاط الضعف في أدائها المالي وبالتالي تحسينه ووضع الحلول اللازمة للوصول إلى أداء مالي جيد.

تأكيد الفرضية الأولى:

حيث أن استعمال الأدوات الحديثة للتحليل المالي تساعد في التقييم الجيد لأداء المؤسسة وذلك من خلال التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة باستخدام نماذج تعطي نتائج جيدة تمكن من معرفة ما إذا كان أداء المؤسسة جيد أم ضعيف مما يساعد في اتخاذ التدابير اللازمة في حالة الوقوع في الفشل المالي.

تأكيد الفرضية الثانية:

إن استعمال الأدوات الحديثة للتحليل المالي تعطي نتائج أفضل من الأدوات التقليدية لأنها تقيس قيمة المؤسسة الحقيقية على خلاف الأدوات التقليدية التي تعطي نتائج غير أكيدة وقد جاءت الأدوات الحديثة لتساهم بشكل كبير في خلق القيمة لقياس الأداء المالي.

نفي الفرضية الثالثة: لا تطبق مؤسسة العتاد الصحي الأدوات الحديثة للتحليل المالي وهذا ما يظهر من خلال تطبيقها حيث أنها تقوم بمقارنة نتائج السنة المالية بالسنة التي تليها ولا تعتمد على الأدوات الحديثة لتقييم أدائها المالي.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن الوصول إلى بعض النتائج فيما يخص دراستنا والتي تتمثل فيما يلي:

الجانب النظري:

إن القيام بالتحليل المالي يعتبر مقياسا جيدا لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف.

يمتاز التحليل المالي بالفعالية والحداثة في تحليله وذلك للوصول إلى نتائج واقعية وصحيحة.

يساعد التحليل المالي من خلال وظائفه في اتخاذ مختلف القرارات المالية والاستثمارية.

يستعمل التحليل المالي عدة معايير تتمتع بالبساطة والوضوح والاستقرار لكي تساعد في عملية التحليل.

هناك عدة أطراف داخلية وخارجية تهتم بالتحليل المالي وذلك للدور المهم الذي يلعبه في تشخيص

الخاتمة العامة

الوضعية المالية للمؤسسة لا يستخدم التحليل المالي الأساليب الكمية حيث تعتبر الطريقة المثلى في حل المشاكل بأسرع وقت. للقيام بتقييم الأداء المالي للمؤسسة لابد من استخدام المؤشرات التقليدية التي تساعد في معرفة وضعية المؤسسة المالية، غير أن هذه المؤشرات لا تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة مما تعطي نتائج

غير أكيدة. «

إن القيام بتقييم الأداء المالي للمؤسسة يمكننا من كشف الخلل الموجود في نشاط المؤسسة، وبالتالي وضع الحلول اللازمة لتصحيحها.

- ✓ إن استعمال مختلف الأساليب الحديثة الإدارية تساعد بشكل كبير في قياس وتحسين مستوى الأداء المالي.
- ✓ استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي من قيمة اقتصادية مضافة وقيمة سوقية مضافة يساعد في معرفة قيمة المؤسسة الحقيقية وبالتالي القيام بتقييم الأداء المالي بأفضل طريقة. ٧ استعمال نماذج التنبؤ بالفشل المالي تساهم بشكل كبير في تفادي وقوع المؤسسة في حالة الفشل المالي.

الجانب التطبيقي:

- ✓ حققت نسب السيولة المستخرجة من القوائم المالية ارتفاعا في السيولة خلال السنوات (2014
- 2016)، وهذا يعني أن المؤسسة تستطيع تغطية احتياجاتها أي سهولة الوفاء بالالتزامات. أما في سنة
- ✓ من خلال مؤشرات التوازن المالي اتضح أن المؤسسة تحقق توازن وذلك يعود إلى قدرتها على تغطية احتياجاتها مما يعني أن الوضع المالي للمؤسسة جيد.
- ✓ عدم استعمال مؤسسة العتاد الصحي بمليانة لأدوات التحليل المالي الحديثة .

التوصيات:

- ✓ على المؤسسة دراسة أدائها المالي جيدا حتى لا تقع في الفشل المالي.
- ✓ ضرورة لجوء المؤسسة إلى استعمال الأدوات الحديثة للتحليل المالي وذلك بهدف تقييم أدائها المالي وإعطاء صورة دقيقة عن الوضعية المالية.
- ✓ على المؤسسة أن لا تعتمد على الأساليب التقليدية للتحليل المالي فقط لمعرفة أدائها المالي لأنها لا تكفي لاتخاذ القرار بخصوص وضعيتها المالية.
- ✓ العمل على تكوين ورسكلة الإطارات المحاسبية في مجال الإدارة المالية والتحليل المالي.
- ✓ الاطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأدوات الحديثة للتحليل المالي والاستفادة من تجارب مؤسسات ناجحة في تطبيق هذه الأدوات.
- ✓ نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال سنوات الدراسة ، اي تحقيق توازن مالي، وهذا يدل أن الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة.
- ✓ نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في نقص ملحوظ خلال سنوات الدراسة ، مما يدل ان المؤسسة ليست مهتمة بالاحتفاظ بالسيولة الأجنبية.
- ✓ نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة ، وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.
- ✓ نلاحظ أن نسب السيولة جيدة ، وهذا يدل إلى أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة.
- ✓ نلاحظ أن نسب التمويل جيدة خلال سنوات الدراسة، فالمؤسسة تحقق توازن مالي.
- ✓ نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالية جيدة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا، أي تعتمد على أموالها الخاصة بدلا من الديون.

آفاق الدراسة:

من خلال تطرقنا لهذا البحث وإعدادنا للدراسة قمنا بملاحظة انه يجب التعمق في عدة مواضيع للتحليل المالي لذا يمكن اقتراح مواضيع مشابهة للدراسة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- ✓ استخدام أدوات التحليل المالي في تحليل الائتمان.
- ✓ استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي كآلية للحد من ظاهرة الفشل المالي
- ✓ دور أدوات التحليل المالي الحديثة في التقليل من مخاطر القروض.

قائمة المصادر

و

المراجع

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

- احمد طرطار، منصر عبد العالی، دور التحليل المالي للمعلومات المنشورة في القوائم المالية في تحقيق فاعلية التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، يومي 22/23 ماي 2012،
- اسعد حميد العلي، الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2010،
- بحري علي، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنشائية، العدد 35، المجلد 17، الصادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، جوان 2013،
- بلجبل نادية، متطلبات تسيير المعارف في المؤسسة الاقتصادية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 1، المجلد 7، الصادرة عن جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2013.
- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة امجد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، 2008/2009،
- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2010/2011، ص: 113.
- بهلول نور الدين، محرز نور الدين، التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالتعاون مع المركز الجامعي محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، يومي 23/22 ماي 2012،

قائمة المصادر و المراجع

- بوجنان لخالدية، محاولة تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مجلة دفاتر بوادغس، العدد 9، الصادرة عن جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2018، ص: 204.
- بوضياف صفاء، شور مؤشرات تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 1، المجلد 13، الصادرة عن جامعة البليدة 2، جوان 2018، ص: 297
- تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضية عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 26، المجلد 3، الصادرة عن جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 2012،
- تجار حياة، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص تسيير الموارد البشرية، السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2015/2016،
- تفرات برند، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، مجلة بحوث، العدد، المجلد 11، الصادرة عن جامعة الجزائر 1،
- جبار صحن عيسى، أثر بعض مؤشرات القيمة وفرص النمو في سيولة السبع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 50، 2017، ص: 492
- جمال معتوق، تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي Cf5، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 1، المجلد 1، الصادرة عن جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، ديسمبر 2017،
- حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي رايح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، 2016/2017،

قائمة المصادر و المراجع

- خطاب دلال، زعيبيط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 1، المجلد 4، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، جوان 2018،
- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة: منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998 ،
- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004،
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000،
- حمزة محمود الزبيدي، فاعلية تسويق الخدمات المالية وعلاقتها بالقيمة السوقية المضافة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014،
- رافعة إبراهيم الحمداني، ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية العدد 10، المجلد 5، 2013.
- رحيش سعيدة، شعيب شنوف، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي Sherrod و Kida، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 1، المجلد 5، الصادرة عن جامعة بشار،
- رضوان العمار، حسين قصيري، دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، العدد 5 ، المجلد 37، 2015 ،
- رقائقية فاطمة الزهراء، حلومي حكيمة، مساهمة المعلومة المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محل الشريف مساعديّة - سوق أهراس - يومي 22 - 23 ماي 2012،

قائمة المصادر و المراجع

- رقية شطيبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية،
- رميدي عبد الوهاب، باصور رضوان، استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07، المجلد 2، الصادرة عن مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية لجامعة المدية، أبريل 2017،
- روان خديجة، أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة، مذكرة ماستر: جامعة أكلي محند اوالحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، 2014/2015.
- ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين تطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، العدد 2، المجلد 20 الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر 3، 2016،
- زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2011،
- زيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، قسم العلوم التجارية، 2016/2017،
- زيدي البشير، تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 3، المجلد 10، الصادرة عن جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017،
- زيدي بشير، سعدي يحي، جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 9، المجلد 2، الصادرة عن جامعة الوادي، اوت 2016،
- زرزار العياشي، الإطار المفاهيمي لتطبيق المقارنة المرجعية وأهميتها للمنظمات الحديثة، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 01، المجلد 1، الصادرة عن جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، ديسمبر 2014،

قائمة المصادر و المراجع

- زرقون محل، شنين عبد النور، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 01، المجلد 1، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2015،
- زرقين عبود، وآخرون، مساهمة الإدارة المالية في الرفع من أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد 3، المجلد 2، الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي نور البشير البيض، 2016،
- زهواني رضاء وآخرون، دور الادارة المالية في صنع القرارات المالية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 1، المجلد 1، الصادرة عن جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ديسمبر 2017،
- سلطان سليمان جويحان، اثر القيمة الاقتصادية المضافة على الأسعار السوقية للأسم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، قسم المحاسبة والتمويل، 2015، ص: 14-15.
- سليلة مالية، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المؤسسة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، المجلد 17، الصادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، جويلية 2013،
- سليم معماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي رايح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، 2014/2015، ص ص: 45-46.
- سليمان أبو صباحا، الإدارة المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2009،
- شعبان محمد لولو، قدرة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة مقابل مؤشرات الأداء التقليدية على تفسير التغير في القيمة السوقية للأسم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، برنامج المحاسبة والتمويل، 2015،
- شعيب شئوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ifts، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 247.

قائمة المصادر و المراجع

- شئين عبد النور، زرقون محل، دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسيرة في البورصة مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، المجلد 1، الصادرة عن جامعة قاصدي رايح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية 2015،
- صالح بلاسكة، قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الإدارة الإستراتيجية، 2011/2012،
- صالح بلاسكة، نور الدين مزيائي ، مساهمة المقارنة المرجعية في قيادة وتقييم أداء المؤسسات، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 04، المجلد 2، الصادرة عن جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2013،
- عادل محمد توفيق الحراشنة، التنبؤ بالفشل المالي وتقييم الملائمة المالية طويلة الأجل باستخدام نموذج التمان، مجلة المنهل الاقتصادي، العدد 1، المجلد 1، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية، جوان 2018، ص: 67
- عبد الرحمن محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، تحليل العلاقة بين الهندسة المالية والتحليل المالي وأثرها على ترشيد قرارات المستثمرين، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، المجلد 5، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، 2، جوان 2018،
- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد 5، الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ديسمبر.
- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد 5، الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي، ديسمبر 2018،
- عبد الستار مصطفى الصباح، سعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية: أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007، .

قائمة المصادر و المراجع

- عثمان عبد القادر حمه أمين، وآخرون، أهمية التحليل المالي للتنبؤ بالتعثّر والفشل المالي للشركات المساهمة، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد 3، المجلد 1، الصادرة عن جامعة محل بن احمد وهران 2، ص: 198.
- عدنان تابه التعيي، ارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: اتهامات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص: 145-147.
- عدنان تابه النعيمي، وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2014،
- عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشه، أساسيات في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007،
- علاء الدين عبد الوهاب، تحليل أداء الشركات الصناعية العمانية باستخدام المحاسبة على أساس القيمة الاقتصادية المضافة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 1، المجلد 15، الصادرة عن جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018.
- عمر الفاروق زرقون، محل زرقون، فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية، مجلة دراسات، العدد ، المجلد 11، الصادرة عن جامعة عمار ثلجي، الاغواط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2014ء ص ص: 36-37
- عمر عبد الجعدي، مدى اختلاف العلاقة لكل من ROA و EVA مع العوائد غير العادية للأسم وتأثر العلاقة بنوع القطاع والحجم، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، العدد 1، المجلد 23، الصادرة عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية غزة، جائفى 2015، ص: 220
- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 101-102
- فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية: إطار نظرى ومحتوي عملي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2013،

قائمة المصادر و المراجع

- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة الإدارة المالية، 2012/2001،
- لعرف زاهية، فرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 33، المجلد 15، الصادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة، أفريل 2018،
- ماجدة عبد المجيد احمد، هلال يوسف صالح، استخدام النماذج الكمية ومؤشرات التدفقات النقدية ودورها في التنبؤ بالفشل المالي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، المجلد 17، الصادرة عن جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016، ص: 120.
- محمد العابد، علي مكيد، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المؤسسي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 7، المجلد 7، الصادرة عن جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2016،
- محمد زرقون، وآخرون، دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم، مجلة الامتياز البحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 3، المجلد 2، الصادرة عن جامعة عمار تليجي، الأغواط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جوان 2018،
- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2010،
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2003،
- محمود عزت اللحام، أيمن هشام، دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 4، 2016،

قائمة المصادر و المراجع

- معاليم سعاد، بوحفص سميحة، إنشاء القيمة في المؤسسة وفق مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، المجلد 9، الصادرة عن جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سبتمبر 2017،
- معتصم أيمن محمود الحلو، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة كلية التجارة، 2016،
- مقبل علي احمد علي، دراسة لنموذج القيمة الاقتصادية المضافة كأداة مكملة لأدوات تقييم أداء الشركات الصناعية والتعديلات المفتوحة الاحتساماء مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 11، المجلد 3، الصادرة عن المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2010، ص: 13.
- نبيلة قدور، حمزة العرابي، المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم وتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 2، المجلد 5، الصادرة عن جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، ديسمبر 2013.
- النجار، عماد غفوري عبد، استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، المجلد 5، الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثنى، 2015،
- النجار، عماد غفوري عبد، استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، المجلد 5، الصادرة عن كلية الادارة والاقتصاد في جامعة المثنى، 2015،
- نور الدين خبابة، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 1997،
- نيفين عبد الله أبو سمهدانة، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، 2006،

قائمة المصادر و المراجع

- هادي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة، 2018/2019 ،
- هاملي عبد القادر، وآخرون، إشكالية تطبيق إدارة الجودة الشاملة، ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، les cahier du MECAD، العدد 2، المجلد 14، الصادرة عن جامعة أوبكر بلقايد تلمسان، ديسمبر 2016.
- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000،
- وهيبة رمضان محمد حسين، إبراهيم فضل المولى البشير، أثر استراتيجية التميز في الأداء المالي للمصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، المجلد 16، الصادرة عن جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015،
- يزيد تفرات، محاضرات في مقياس التحليل المالي المتقدم غير منشورة مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، 2019/2015،
- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج الخضر- باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2009،
- 'Dominique JACQUET, Rentabilité et valeur: EVA & MVA, revue analyse financière, septembre 1997,
- Pratiwi Putri Wibowo and Ruben Garcia Berasategui, The relationship between economic value added and market value added with reported earnings, journal of applied finance and accounting, No1, November 2008,

الفهرس

الفهرس

إهداء

شكر و تقدير

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال

مقدمة عامة: أ

الفصل الأول: مدخل للإدارة المالية و التحليل المالي

تمهيد 8

المبحث الأول: ماهية الإدارة المالية 9

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المالية وتطورها 9

الفرع الأول: مفهوم الإدارة المالية : 9

الفرع الثاني: تطور الإدارة المالية 10

المطلب الثاني: وظائف الإدارة المالية وعلاقتها بالعلوم الأخرى 13

الفرع الأول: وظائف الإدارة المالية 13

الفرع الثاني: علاقة الإدارة المالية بالعلوم الأخرى 16

المطلب الثالث: أهداف الإدارة المالية 17

المطلب الرابع: واجبات وصلاحيات المدير المالي 20

الفرع الأول: واجبات المدير المالي 20

الفرع الثاني: صلاحيات المدير المالي 22

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي للتحليل المالي وتطوره 23

المطلب الأول: تطور التحليل المالي والعوامل التي ساهمت في تطوره 23

الفرع الأول: نشأة وتطور التحليل المالي 23

25	الفرع الثاني: العوامل التي ساهمت في تطوره
26	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي، شروطه ووظائفه
26	الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي
28	الفرع الثاني: شروط التحليل المالي
30	الفرع الثالث: وظائف التحليل المالي:
31	المطلب الثالث: أهداف وأهمية التحليل المالي
31	الفرع الأول: أهداف التحليل المالي
32	الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي
33	المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي ومعايره
33	الفرع الأول: أنواع التحليل المالي
34	الفرع الثاني: معايير التحليل المالي
36	المبحث الثالث: مجالات استخدام التحليل المالي
36	المطلب الأول: استعمالات التحليل المالي
38	المطلب الثاني: الجهات المستفيدة والمستخدمة لنتائج التحليل المالي
42	المطلب الثالث: مصادر معلومات التحليل المالي
43	المطلب الرابع: استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية في التحليل المالي
46	خلاصة:

الفص الثاني : الأدوات الحديثة للتحليل المالي لتقييم الأداء المالي

47	تمهيد :
48	المبحث الأول: ماهية الأداء المالي
48	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته
48	الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي
49	الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي
50	المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي التقليدية وعيوبها

- 50..... الفرع الأول: مؤشرات الأداء المالي التقليدية
- 54..... الفرع الثاني: حدود استخدام مؤشرات الأداء المالي التقليدية
- 56..... المطلب الثالث: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته
- 56..... الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي
- 57..... الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي
- 58..... المطلب الرابع: خطوات تقييم الأداء المالي
- 59..... الفرع الأول: مفهوم المقارنة المرجعية وعلاقتها بالأداء المالي
- 61..... الفرع الثاني: مفهوم إدارة الجودة الشاملة ودورها في تحسين الأداء المالي
- 62..... الفرع الثالث: مفهوم بطاقة الأداء المتوازن وعلاقتها بالأداء المالي
- 64..... المبحث الثاني: القيمة الاقتصادية المضافة
- 64..... المطلب الأول: السياق التاريخي للقيمة الاقتصادية المضافة
- 65..... المطلب الثاني: مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة
- 67..... المطلب الثالث: مزايا ومحددات استخدام القيمة الاقتصادية المضافة
- 67..... الفرع الأول: مزايا القيمة الاقتصادية المضافة
- 68..... الفرع الثاني: محددات القيمة الاقتصادية المضافة
- 69..... المطلب الرابع: خطوات احتساب القيمة الاقتصادية المضافة
- 71..... المبحث الثالث: القيمة السوقية المضافة
- 71..... المطلب الأول: مفهوم القيمة السوقية المضافة
- 72..... المطلب الثاني: مزايا القيمة السوقية المضافة
- 73..... المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القيمة السوقية المضافة
- 73..... المطلب الرابع: خطوات احتساب القيمة السوقية المضافة
- 75..... المبحث الرابع: التنبؤ بالفشل المالي
- 75..... المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي
- 77..... المطلب الثاني: أنواع الفشل المالي وفتراته

77	الفرع الأول: أنواع الفشل المالي
78	الفرع الثاني: فترات الفشل المالي:
80	المطلب الثالث: أسباب الفشل المالي
82	المطلب الرابع: نماذج التنبؤ بالفشل المالي
82	الفرع الأول: نموذج Altman:
83	الفرع الثاني: نموذج كيدا Kida:
84	الفرع الثالث: نموذج Sherrod 1987:
85	الفرع الرابع: نموذج springate 1978:
87	الخلاصة:

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة العتاد الصحي

88	تمهيد
89	المبحث الأول: تقديم عام حول المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي
89	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة
90	المطلب الثاني: مهام المؤسسة الصناعية للعتاد الصحي
91	المطلب الثالث: مصالح المؤسسة وهيكلها التنظيمي
97	المبحث الثاني : محدودية استخدام الادوات التقليدية للتحليل المالي لتقديم الاداء المالي للمؤسسة
97	المطلب الأول: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي
103	المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية في التحليل المالي
106	المطلب الثالث : التحليل باستخدام نسبة التمويل

107 : خاتمة

الخاتمة العامة:

108

الفهرس

قائمة المصادر و المراجع

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	الرقم
16	وظائف الإدارة المالية	1
21	موقع المدير المالي في الهيكل الإداري للمؤسسة:	2
40	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	3
80	فترات الفشل المالي	4
96	الهيكل التنظيمي لمؤسسة Organigramme de la Société (EIMS). (EIMS)	5

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	الرقم
85	نموذج Sherrod 1987	1
88	جانب الأصول للسنوات 2014،2015،2016.	2
99	جانب الخصوم للسنوات 2014، 2015،2016.	3
100	حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة	4
103	احتياجات رأس المال العامل.	5
104	الخزينة الصافية للمؤسسة.	6
105	نسب السيولة للمؤسسة	7
106	مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة	8

المخلص بالعربية

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي، حيث قمنا في الدراسة النظرية بتطبيق المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الأهمية التي يلعبها التحليل المالي في معرفة وتقييم المركز المالي للمؤسسة وتقييم الأداء الاقتصادي ، كما ركزت الدراسة على توضيح مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالأداء المالي والأدوات الحديثة للتحليل المالي والمتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية المضافة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي وإبراز المزايا التي تتمتع بها. أما الجانب التطبيقي فقد قمنا بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على أرض الواقع من خلال تحليل القوائم المالية النهائية خلال السنوات (2014-2016) لمؤسسة العتاد الصحي بمليانة ، إذ قمنا بحساب المؤشرات المالية التقليدية التي تعد من مدخلات المؤشرات المالية الحديثة، حيث تبين لنا ان المؤسسة في حالة جيدة انطلاقا مما سبق توصلنا إلى مجموعة من التوصيات على النحو التالي: العمل على تكوين ورسكلة الإطار المحاسبية في مجال الإدارة المالية والتحليل المالي والاطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأدوات الحديثة للتحليل المالي والاستفادة من تجارب مؤسسات ناجحة في تطبيق هذه الأدوات.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الأدوات الحديثة للتحليل المالي، تقييم الأداء المالي، التنبؤ بالفشل المالي.

Résumé:

Cette étude visait à clarifier l'importance de l'utilisation des outils de l'analyse financière moderne dans l'évaluation de la performance financière et a appliqué l'approche descriptive analytique à l'importance de l'analyse financière pour la connaissance et l'évaluation de la situation financière de l'institution et l'évaluation de la performance économique, l'étude visait également à clarifier les divers concepts théorique associés à la performance financière et aux instruments modernes d'analyse financière représentés par les valeurs économiques ajoutées et les valeurs de marché ajoutées et les modèles de prévisibilité de l'échec financier en soulignant les avantages dont elles bénéficie. En ce qui concerne l'aspect pratique nous avons abandonné l'aspect théorique de l'étude sur le terrain en analysant les états financiers industriel pour équipements sanitaires à miliana définitifs les années (2014-2018),. Les recommandations sont les suivantes: Travailler à la constitution et au recalcul des cadres comptables dans le domaine de la gestion financière et de l'analyse financière et accès aux derniers développements en matière d'outils d'analyse financière modernes et tirer parti de l'expérience d'institutions performantes dans l'application de ces outils.

Mots clés: analyse financière, outils modernes d'analyse financière, évaluation de la performance financière, prévision de défaillance financière.